أثر القياس المحاسبى لعمليات التوريق بالقيمة العادلة على جـــودة التقاريـــر الماليـــة

دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية

The Effect of the Accounting Measurement of Securitization Operations at Fair Value on the Quality of Financial Reports

A field study on Egyptian Commercial Banks

الباحث

عبدالشافى ممدوح عبدالستار حسونه

ملخص الدراسة :

يهدف هذا البحث إلي دراسة أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية ولتحقيق ذلك تم تقسيم البحث إلي جزئين ، الجزء الأول تناول التأصيل النظري واستقراء وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث لإستنباط فروض البحث والجزء الميداني لإختبار فروض البحث من خلال دراسة ميدانية علي مجموعة من البنوك التجارية المصرية ، وتم توزيع (٢٢٥) استمارة علي عينة الدراسة والتي شملت خمسة فئات هم (مصرفي ، مراقب ، نائب مدير إدارة ، مدير إدارة ، مدير عام) في قطاع البنوك التجارية .

وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وتوصلت نتائج البحث النظرية إلي أن القيمة العادلة هي المقياس الأفضل لتحديد قيمة الأصول المالية الجديدة والأصول المالية المحولة وتعتبر طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن تلك الأصول المالية المحولة هي أنسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة .

كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلي أن مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق تؤثر جوهرياً وبشكل سلبي علي جودة التقارير المالية ، كما أن طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق تؤثر جوهرياً وبشكل إيجابي علي جودة التقارير المالية .

Summary:

This research aims to study the effect of the accounting measurement for securitization processes at a fair value on the quality of financial reports. A group of Egyptian commercial banks, 225 forms were distributed to the study sample, which included five categories: (banker, observer, deputy director of administration, director of administration, general manager) in the commercial banking sector.

The data was analyzed using the Statistical Packages Program for Social Sciences (SPSS). Theoretical research results concluded that the fair value is the best measure to determine the value of new financial assets and transferred financial assets. The present value method of the expected cash flows generated by those transferred financial assets is the most appropriate way to estimate fair value.

The results of the field study also indicated that the problems of accounting measurement resulting from securitization operations have a fundamental and negative impact on the quality of financial reports, and that the methods of using fair value in measuring securitization operations have a fundamental and positive impact on the quality of financial reports.

الإطار العام للبحث :

مقدمـــــــة :

يعد موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والإفصاح عنها ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الموضوعات التي تستحق المزيد من الدراسة والبحث نظراً لأهميته سواء علي المستوي الأكاديمي ، أو علي مستوي التطبيق العملي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وذلك لأن قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها يُفترض أن يساهم في توفير المعلومات الملائمة لترشيد عملية اتخاذ القرارات سواء للإدارة بمستوياتها المختلفة أو للأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنشأة ، وذلك يعني الارتقاء بالمحتوي الإعلامي للتقارير المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية (زعطوط ، ٢٠٠٧ ، ص١ص٢) .

وقد اتضح هذا الاهتمام في قيام الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية(International accounting standard Board) (IASB) بإصدار وتعديل عدد من المعايير المحاسبية ومنها المعيار الدولي رقم (٣٢) عام ١٩٩٥م بعنوان : العرض والإفصاح للأدوات المالية ويقابله المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٥) المعدل ٢٠١٥، والمعيار الدولي رقم (٣٩) عام ١٩٩٨م بعنوان الاعتراف والقياس للأدوات المالية ويقابله المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) المعدل ٢٠١٥م وتعتبر معايير المحاسبة المصرية هي ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية .

وفي إطار هذا التوجه أيضا قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكية Financial Accounting standard Board(FASB) بإصدار المعيار رقم (١٥٧) والذي بدأ تطبيقه بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م بعنوان قياس القيمة العادلة (Fair value measurement) وفي ١٢ مايو ٢٠١١م تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) IFRS(13) بعنوان قياس القيمة العادلة (fair value measurement) من أجل تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية . وفي يوليو ٢٠١٤م تمت الموافقة علي إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) IFRS(9) بعنوان الإعتراف والقياس للأدوات المالية ويهدف هذا المعيار إلي تأسيس مبادئ التقرير المالي للأصول المالية والالتزامات المالية التي يترتب عليها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية لتقدير مبالغ وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية (محاريق ، ٢٠١٣، ص١٥) .

ونتيجة للتطورات الهائلة التي شهدتها أسواق المال العالمية ظهرت العديد من الأدوات المالية الحديثة التي أخذت في الانتشار بشكل سريع في كافة أسواق المال العالمية والمحلية ومن بينها ظهور التوريق (Securitization) كأداة مالية حديثه .

ولقد اتفقت الكثير من المعايير المحاسبية ومنها المعيار المحاسبي رقم (٣٩) والمعيار الأمريكي رقم (١٤٠) و المعيار الاسترالي رقم (١٣٩) وكذلك المعيار البريطاني رقم (٥) والمعيار الكندي رقم (١٢) علي أن مفهوم التوريق هو عملية تحويل الأصول المالية إلي أوراق مالية يتم تداولها في سوق الأوراق المالية ، وأن القيمة العادلة هي أساس القياس الملائم للأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التوريق ، وأفضل تقدير للقيمة العادلة هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في حالة عدم وجود سوق نشط للأصول المالية (عبدالله ، ٢٠٠٨ ، ص٦١).

وحيث أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توصيل معلومات مفيدة لممولي الوحدة الاقتصادية وهم المستثمرون والمقرضون ، والدائنون ،في اتخاذ القرارات كما تساعد المعلومات أطرافا أخري بخلاف ممولي الوحدة الاقتصادية ، وهناك العديد من الأهداف الأخرى للتقارير المالية لا يمكن تجاهلها ، ويهتم ممولو الوحدة الاقتصادية بالتقارير المالية لأنها توفر

لهم المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات ، خاصة قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية وحماية وتحسين استثماراتهم ٠ولذلك تتمثل منفعة التقارير المالية في ترشيد قرارات أصحاب المصالح ، خاصة تقييم التدفقات النقدية ، تقييم الإدارة ، وحالة موارد الوحدة وما طرأ عليها من تغيرات (يوسف ، ٢٠١٢ ، ص٤٩) .

لذلك كانت هناك حاجة لدراسة أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية .

طبيعة مشكلة البحث :

إن عمليات التوريق تقوم علي تحويل مجموعة من الأصول المالية وضماناتها من المنشئ إلي الوحدات ذات الغرض الخاص Special Purpose Vehicle (SPV) إما بهدف بيعها أو الاقتراض بضمانها ،وفي الحالتين تثار مشاكل محاسبية متعددة ومختلفة ،فإذا كانت عملية التحويل عبارة عن بيع ينتج عنه عدم الاعتراف بالأصول المالية المباعة في قائمة المركز المالي للمحول مقابل الاعتراف بعائدات البيع ، كما يترتب علي البيع مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل،وقد يترتب علي عملية البيع أيضاً أصول مالية محتفظ بها في حالة بيع جزء والاحتفاظ بجزء ،كما يترتب علي البيع أصول أو التزامات ناتجة عن خدمة الأصول المالية المحولة ،وقد تعقد اتفاقيات بين المحول والمحول إليه ، أو ربما تتطلب عملية التحويل تعزيزات أو ضمانات أخري ، وبناء علي ذلك تترتب آثار محاسبية علي التقارير المالية كما تختلف تلك الآثار إذا تم اعتبار عملية التوريق تمويلا وليس بيعا (يوسف ، ٢٠٠٥ ، ص١٥).

ويتم قياس الأصول والالتزامات المترتبة علي عمليات التوريق وفقا لما ورد في الكثير من المعايير المحاسبية المعيار الدولي (٣٩) والمعيار الأمريكي (١٢٥) وكذلك المعيار (١٤٠) وكذلك الكثير من الدراسات (دراسة عبدالله ، ٢٠٠٨،Dechow2010،Danil2010 ، إبراهيم ، ٢٠١٤) بالقيمة العادلة لذلك إهتمت كلا من الهيئات الدولية والمحلية بإصدار وتعديل عدد من المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة ، لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بعمل مشروع طويل الأجل من ثلاث مراحل لتطوير وتبسيط المعيار الدولي(IAS 39) الإعتراف والقياس والموجه نحو القيمة العادلة واستبداله بمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ (IFRS9) International Financial Reporting Standard) من أجل تحسين المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المعيار والتي سوف تنعكس آثارها علي مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة في التقارير المالية متصفة بالدقة والموثوقية حتي تصبح ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية (محاريق ، ٢٠١٣ ، ص٤) .

لذلك كان هناك حاجة لدراسة أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية .

ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال البحثي الرئيسي التالي :

ماهو أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية ؟

وسوف يحاول الباحث الإجابة عن هذا السؤال البحثي من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية :

١- هل تؤثر مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ؟

٢- هل تؤثر طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ؟

هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في بيان أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية .

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي يسعى الباحث لتحقيقها :

١- معرفة أثر مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

٢- توضيح أثر طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

أهميـــة البحـــث :

يستمد البحث أهميته النظرية والعملية من خلال ما يلى :

(أ) الأهمية النظرية :

١- تعتبر عمليات التوريق من الأدوات المالية الهامة التي استحدثتها الأسواق المالية في الفترة الأخيرة والتي تساهم بشكل كبير في مجالات التمويل لذلك كان هناك حاجة لإلقاء الضوء علي أحد أهم الأدوات المالية المستحدثه .

٢- إن مشاكل قياس عمليات التوريق لم تلق الاهتمام الكافي من جانب الباحثين والمنظمات المهنية في بيئة الأعمال المصرية نظراً لحداثة نشاط التوريق في هذه البيئة .

٣- أهمية التعرف علي أثر استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق والتي قد تؤثر إيجابياً علي جودة التقارير المالية في حالة تقدير القيمة العادلة وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط أو سلبياً في حالة تقدير القيمة العادلة وفقاً للإفتراضات والأحكام الشخصية والتي قد تكون فرصة لإدارة الأرباح والتلاعب بالمكاسب الناتجة عن عمليات التوريق وبالتالي التأثير علي مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية .

(ب) الأهمية العملية :

١- يساهم مقياس القيمة العادلة بصورة أكبر في التعبير الصادق عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة واتخاذ القرارات الاستثمارية وإجراء المقارنات بخصوص الأدوات المالية والحكم علي كفاءة الأسواق المالية .

٢- يعبر مقياس القيمة العادلة هو المقياس الأنسب لتحديد قيمة الأصول الجديدة والمحولة لأنها توفر معلومات عن المنافع المتوقعة للأصل والأعباء من وراء تعاقدات الديون وفقا لظروف الاقتصاد الحالية .

٣- معلومات مقياس القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات مبدأ التكلفة التاريخية .

٤- تعتبر القيمة العادلة مقياساً يعتمد علي السوق ولا يتأثر بالعوامل الخاصة بوحدة اقتصادية معينة ، وبالتالي يعتبر مقياسا غير متحيز ويتصف بالثبات من فترة إلي آخري عبر الوحدات الاقتصادية .

منهـــج البحـــث :

يعتمد الباحثون في هذه الدراسة علي الدمج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي .

(أ) المنهج الاستنباطى :

يعتمد الباحثون علي المنهج الاستنباطي لبناء الإطار النظري للبحث وذلك من خلال الكتب والرسائل العلمية والدوريات المتاحة علي شبكة الإنترنت والمرتبطة بالبحث بهدف دراسة طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق ودراسة مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق وأثرها علي جودة التقارير المالية وذلك بهدف استنباط فروض البحث .

(ب) المنهج الاستقرائى :

يعتمد الباحثون علي المنهج الاستقرائى في إجراء الدراسة الميدانية لجمع كافة البيانات والملاحظات المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها واختبار فروض البحث لإثبات مدي قبول فروض البحث من عدمه .

حـــدود البحـــث :

أ- يقتصر البحث علي دراسة مشاكل قياس عمليات التوريق وتأثيرها علي جودة التقارير المالية ولن يتناول مشاكل أخري متعلقة بعمليات التوريق .

ب- يقتصر البحث علي دراسة طرقتين من طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق وهما (السعر في سوق نشط والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية) .

فـــروض البحـــث :

في ضوء مشكلة البحث والهدف منه يمكن صياغة فروض البحث في صورتها العدمية علي النحو التالي :

١- **الفرض الرئيسى للبحث** : لا يؤثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية .

٢- **الفرض الأول** : لا تؤثر مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

٣- **الفرض الثانى** : لا تؤثر طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

خطـــة البحـــث :

انطلاقا من مشكلة البحث والهدف منه ، يتم تقسيم الجزء المتبقي من البحث علي النحو التالي :

المبحث الثانى : الدراسات السابقة .

المبحث الثالث : استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق .

المبحث الرابع : القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة وأثره علي جودة التقارير المالية .

المبحث الخامس : الدراسة الميدانية .

المبحث السادس : الخلاصة والنتائج والتوصيات .

- قائمة المراجع .

- قائمة الملاحق .

المبحث الثانى
إستقراء وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

قام الباحثون بتصنيف الدراسات السابقة إلي مجموعتين كما يلي :

أ - المجموعة الأولى : دراسات تناولت استخدام القيمة العادلة في عمليات التوريق .

ب- المجموعة الثانية : دراسات تناولت عمليات التوريق وجودة التقارير المالية.

المجموعة الأولى : الدراسات السابقة التى تناولت استخدام القيمة العادلة فى عمليات التوريق .

١- دراسة (خطاب ، ٢٠٠٧) .. بعنوان :

تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية دراسة ميدانية

طبيعة الدراسة :

أجريت دراسة ميدانية علي جميع العاملين في إدارات الائتمان بالمركز الرئيسي بالبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية .

هدف الدراسة :

إجراء دراسة تحليلية للقضايا الأساسية المتصلة باستخدام القيمة العادلة بالتقارير المالية من خلال دراسة تأثير أركان ومتطلبات عمليات توريق الديون على المخاطر الائتمانية في ضوء مقررات اتفاقية (Basel2) مع تحديد موقف القطاع المصرفي المصري من متطلبات تلك الاتفاقية .

نتائج الدراسة :

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات الدراسة حول القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام محاسبة القيمة العادلة عند توريق الديون .

٢- أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على المخاطر الائتمانية هي إدارة واستثمار محفظة الأصول المورقة، ومصادر التمويل ، القيمة العادلة الشاملة، ومحاسبة التحوط ، بالإضافة إلي التكلفة والعائد .

توصيات الدراسة :

- ضرورة إستطلاع أراء عملاء البنك المدينين فيما يرغب البنك في عمله بشأن توريق ديونهم لضمان نجاح عمليات التوريق .

٢- دراسة (Dechow, 2008) .. بعنوان :

Fair Value Accounting and Gains from Asset Securitizations: A Convenient Earnings Management Tool with Compensation Side-Benefits

طبيعة الدراسة :

أجريت الدراسة علي مجموعة من الشركات التي تقدم الأوراق المالية في الفترة من سبتمبر (٢٠٠٠) إلى ديسمبر(٢٠٠٥) شاملة ولقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية لأن هذا هو الوقت الذي أصبح فيه المعيار رقم (١٤٠) الخاص بـ SFAS فعالاً .

هدف الدراسة :

١- التعرف علي كيفية المحاسبة عن عمليات التوريق ودراسة القواعد المحاسبية التي تسمح بإلغاء إثبات الذمم المدينة عندما تصبح عملية التوريق بيعاً حقيقياً والحصول علي متحصلات نقدية وتسجيل الفرق إما كربح أو خسارة .

٢- تحديد ما إذا كان المديرون يستخدمون مستوي عالي من الحكم والسلطة التقديرية من أجل التقرير عن المكاسب الناجمة عن عمليات التوريق .

نتائج الدراسة :

القواعد المحاسبية لتوريق الأصول تعطي للمديرين سلطة تقديرية كبيرة في تحديد حجم المكاسب التي يتم التقرير عنها من توريق الديون ،هذه السلطة التقديرية تأتي عند تقدير القيمة العادلة لهذه الأصول فضلاً عن تقدير معدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبقة والمعدلات الافتراضية عند حساب القيمة العادلة .

توصيات الدراسة :

ضرورة ملائمة المحاسبة الحالية للأصول محل التوريق و تغيير القواعد المحاسبية من قبل FASB لأن إلغاء الاعتراف بالأصول محل التوريق هو مسألة صعبة الفهم .

٣- دراسة (Barth & Taylor, 2010) .. بعنوان :

In Defense of Fair Value : Weighing the Evidence on Earnings Management and Asset Securitizations

طبيعة الدراسة :

أجريت دراسة تطبيقية لمجموعة من الاختبارات لمعالجة ثلاثة من الأهداف . تختبر المجموعة الأولى ما إذا كان الدخل الناتج عن التوريق يرتبط سلبياً بالدخل الناتج عن ما قبل التوريق ، أي ما إذا كان الدخل الناتج عن التوريق يتعلق بسلاسة الأرباح . وتختبر المجموعة الثانية ما إذا كان دافع الرئيس التنفيذي يكون مساوياً في الحساسية للدخل الناتج عن التوريق وما قبل التوريق. وتختبر المجموعة الثالثة ما إذا كانت خصائص مجلس الإدارة ترتبط بسلاسة الأرباح وحساسية دافع الرئيس التنفيذي للدخل الناتج عن التوريق .

هدف الدراسة :

التعرف علي ما إذا كان الدخل الناتج عن التوريق يرتبط سلبيا بالدخل الناتج عن ما قبل التوريق ، أي ما إذا كان الدخل الناتج من التوريق يتعلق بإدارة الأرباح .

نتائج الدراسة :

١- توريق الأصول يوفر أجواء يحتمل أن تكون قوية لدراسة إدارة الأرباح لأن المحاسبة عن توريق الأصول تتطلب ممارسة الحكم والسلطة التقديرية .

٢- القيمة العادلة تلعب دوراً مباشراً في تحديد مقدار الدخل الناتج من توريق الأصول وكذلك في إدارة الأرباح المرتبطة بتوريق الأصول لأن تقديرات القيمة العادلة هي المصدر لإدارة الأرباح .

٣- تسعي الشركات إلي توريق الأصول في الشهر الثالث من ربع السنة المالية للشركة لأن المديرون يستخدمون توريق الأصول لزيادة الأرباح الربع سنوية .

توصيات الدراسة :

ضرورة التحقق ما إذا كان الدخل الناتج عن التوريق يعكس أنواع أخري من إدارة الأرباح .

٤- دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٤) .. بعنوان :

تأثير إستخدام القيمة العادلة للأصول عند توريق الديون علي تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض (دراسة تطبيقية)

طبيعة الدراسة :

أجريت دراسة ميدانية علي مجموعة من البنوك التجارية العاملة في قطاع البنوك المصري في ٢٠١٣/١٢/٣١م .

هدف الدراسة :

التعرف علي تأثير استخدام القيمة العادلة للأصول عند توريق الديون علي تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض من أجل تحسين ملاءة البنك الائتمانية أثناء عملية التوريق .

نتائج الدراسة :

١- إن استخدام القياس بالقيمة العادلة للأصول محل التوريق يساعد في تحسين ملاءة البنك الائتمانية .

٢- إن استخدام القياس بالقيمة العادلة للأصول محل التوريق يساعد علي تخفيض المخاطر الائتمانية ،مخاطر السيولة ،مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل التي تواجه محفظة القروض .

توصيات الدراسة :

- ضرورة إيجاد مؤسسات مالية تساند وتدعم عمليات التوريق مع وضع ضمانات لمواجهة المخاطر المرتبطة بعملية التوريق مثل الضمان الإضافي ومؤسسات التصنيف الائتماني .

٥- دراسة (Sun, 2015) .. بعنوان :

Fair Value and Volatility in the Cases of Assets Securitization, Derivative Hedging and Loan Loss Provisioning

طبيعة الدراسة :

أجريت الدراسة علي مجموعة من البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية

هدف الدراسة :

التعرف علي ما إذا كانت القيمة العادلة تساهم في تقلبات الأرباح وتحليل عمليات التوريق التي قد تؤثر من خلال القيمة العادلة علي تقلبات الأرباح وكذلك تحليل المشتقات والتحوط وكيف تخلق القيمة العادلة تقلبات في التحوط .

نتائج الدراسة :

١- يمكن إرجاع التقلبات في الأرباح إلي تغيرات السوق ، كما يمكن أن تكون نتيجة أخطاء في تقدير القيمة العادلة .

٢- المعايير المحاسبية لم تستطيع مواكبة التطورات في الأسواق المالية والابتكارات المالية ويتضح ذلك من خلال تحليل معاملات توريق الأصول وارتباطها بالقيمة العادلة .

توصيات الدراسة :

١- قد ترافق تقديرات القيمة العادلة أخطاء في حالة عدم وجود سوق نشط ونتيجة لذلك فإن القيمة العادلة قد تدخل بعض التقلبات في النظام المالي لذلك ضرورة التأكد من تقديرات القيمة العادلة .

٢- لا يمكن تحقيق أهداف التقارير المالية (الموثوقية والقابلية للمقارنة) إلا إذا كانت تقديرات القيمة العادلة واضحة وموثوق بها .

٦- دراسة (Wang & Zhang, 2017) .. بعنوان :

Fair Value Accounting and Corporate Debt Structure

طبيعة الدراسة :

أجريت دراسة تطبيقية علي مجموعة الديون العامة الأمريكية الصادرة حديثاً خلال عام (٢٠٠٨) إلي عام (٢٠١٣) ، وتتضمن العينة الأولية (٣٥٧٧) مشكلة ديون للشركات العامة المتاحة تم استبعاد (٦٠٤.٤٨) بسبب بيانات مفقودة للمتغيرات وتنتهي عينة الدراسة إلي (٢٤٩٣) مشكلة ديون للشركات العامة الفريدة .

هدف الدراسة :

التعرف علي أثر محاسبة القيمة العادلة علي إثنين من شروط عقد الديون ، إمتياز تحويل الديون ومدة استحقاق الديون .

نتائج الدراسة :

١- وجود علاقة إيجابية بين المستوي الثاني والمستوي الثالث من مستويات تقدير القيمة والديون القابلة للتحويل ، وارتباط سلبي بين المستوي الثاني والمستوي الثالث لتقديرات القيمة العادلة وطول فترة الإستحقاق .

٣- تتمثل القضايا الرئيسية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة في عدم الموثوقية ونتيجة لذلك نجد أن الشركات التي تستخدم المستوي الثاني والثالث من مستويات تقدير القيمة من المرجح أن تصدر في قوائمها المالية ديون قابلة للتحويل وديون ذات فترة إستحقاق قصيرة .

توصيات الدراسة :

تركزت الكثير من الدراسات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة علي سوق الأسهم لذلك تتضح ضرورة توجيه البحوث المستقبلية لدراسة عواقب سوق الدين المحتملة الأخرى نتيجة تطبيق القيمة العادلة .

٧- دراسة (Ali Shelih, 2018) .. بعنوان :

An Analytical Study for the Relationship Between Securitization Gain Fair, Value Accounting and Earnings Management

طبيعة الدراسة :

أجريت الدراسة علي مجموعة من الشركات القابضة للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩م .

هدف الدراسة :

التعرف علي أثر القيمة العادلة علي إدارة الربح الناتج عن توريق الأصول وتحديد ما إذا كانت البنوك تستخدم السلطة التقديرية التي توفرها القيمة العادلة خاصاً في الأسواق غير النشطة لإدارة الأرباح الناتجة عنها .

نتائج الدراسة :

وجود علاقة سلبية بين القيمة العادلة والربح الناتج عن عمليات التوريق ، حيث تستخدم البنوك محاسبة القيمة العادلة لزيادة أو تقليل الربح الناتج عن عمليات التوريق .

تحليل الدراسات السابقة التى تناولت استخدام القيمة العادلة في عمليات التوريق :

١- إتفقت دراسة خطاب ودراسة إبراهيم علي أن استخدام القيمة العادلة في قياس الأصول محل التوريق تساعد علي تخفيض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك وأيضاً في تحسين ملاءة البنك الائتمانية .

٢- أكدت دراسة (Dechow) ودراسة (Barth & Taylor) أن المكاسب الناتجة عن عمليات التوريق يمكن استخدامها كوسيلة لإدارة الأرباح، لأن القواعد المحاسبية لعمليات التوريق تعطي للمديرين السلطة في تحديد حجم المكاسب التي يتم التقرير عنها، وهذه السلطة تأتي من تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق ، لذلك يتضح الدور التي تلعبه القيمة العادلة في كيفية التلاعب بالأرباح وبالتالي التأثير علي جودة التقارير المالية ومدي مصداقية المعلومات الواردة بها وتحقيق أرباح غير حقيقية للوصول إلي صافي ربح معين يسعي المديرون لتحقيقه ، وهذا ما أكدته دراسة (Sun, 2015) حيث يمكن إرجاع التقلبات في الأرباح إلي تغيرات السوق ،كما يمكن أن تكون نتيجة أخطاء في تقدير القيمة العادلة .

المجموعة الثانية الدراسات التي تناولت عمليات التوريق وجودة التقارير المالية :

١- دراسة (يوسف ، ٢٠٠٥) .. بعنوان :

المحاسبة عن توريق الديون كمدخل لتطوير التقارير المالية - دراسة اختبارية

طبيعة الدراسة :

أجريت دراسة اختبارية لاستقصاء واستطلاع أراء كل من المستخدمين للمعلومات المالية لعمليات التوريق والمعدين للتقارير المالية ، وكذلك الجهات الرقابية والإشرافية وجهات وضع المعايير في مصر واعتمدت الدراسة علي أسلوب المقابلات الشخصية .

هدف الدراسة :

تحديد متطلبات السوق المصري من المعلومات المحاسبية عن توريق الديون ومدي قدرة النموذج المقترح علي توفيرها وأثره علي جودة التقارير المالية .

نتائج الدراسة :

١- إن المحاسبة عن توريق الديون علي مستوي العالم مازالت في مراحلها الأولي ،ولم تنعم عمليات التوريق حتي الآن بمعالجات محاسبية واضحة ،وذلك لأن التوريق يتميز بتعدد أنواعه وسرعة ابتكاراته والنمو السريع لسوق التوريق علي مستوي العالم .

٢– تؤكد نتائج الدراسة الاختبارية عدم تأثير التوريق علي جودة التقارير المالية من خلال نموذج الربحية بشقيه المحاسبي والنقدي ، غير أن للتوريق تأثيرا ملحوظا علي سيولة المنشآت التى تمارسه وعلي المراكز المالية والهياكل التمويلية .

توصيات الدراسة :

الاهتمام بالربط بين الجهات الأكاديمية (البحث العلمي)والمنظمين والممارسين ، حتي يمكن تعظيم الاستفادة عند إصدار القوانين أو إنشاء البنية التحتية اللازمة لممارسة التوريق .

٢- دراسة (أبوجبل ، ٢٠٠٩) .. بعنوان :

دور المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الربح باستخدام التوريق المالى
دراسة نظرية وميدانية

طبيعة الدراسة :

أجريت دراسة ميدانية علي عينة من مراقبي الحسابات ،مسئولو إدارات الاستثمار في البنوك ، مديرو صناديق الاستثمار ، مديري أقسام منح الائتمان .

هدف الدراسة :

تحليل واختبار دور المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح باستخدام التوريق المالي وتحديد دوافع إدارة الربح وعرض أهم المشكلات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق .

نتائج الدراسة :

معظم أسباب انهيار الشركات يرجع إلي تلاعب الإدارة في التقارير المالية والممارسات المختلفة لإدارة الربح ،حيث تلجأ الإدارة في ظل المرونة المتاحة في الممارسات المحاسبية وتعدد بدائل السياسات والمعايير المحاسبية ، بالتدخل في تحديد أرباح المنشأة وفي إعداد التقارير والقوائم المالية بالشكل الذي يتفق مع أهدافها ودوافعها .

توصيات الدراسة :

ضرورة قيام كل شركة بالاهتمام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالتوريق في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ونشر الثقافة المتعلقة بعمليات التوريق .

٣- دراسة (عبدالحكيم ، ٢٠١٢) .. بعنوان :

مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة فى ضوء أساليب المحاسبة الابتكارية

طبيعة الدراسة :

أجريت الدراسة من خلال توزيع قائمة إستقصاء علي عينة من مراقبي الحسابات في مصر ، شركات التوريق ، الهيئة العامة للرقابة المالية، أساتذة الجامعة المتخصصين .

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة التوصل إلي مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية ، لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء ممارسات المحاسبة الابتكارية .

نتائج الدراسة :

إن المدخل المقترح لمراجعة توريق الأصول المالية يحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية ويحسن من جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق .

توصيات الدراسة :

إصدار معيار مراجعة مصري خاص بمراجعة عمليات توريق الأصول المالية بحيث يوفر الإرشادات اللازمة لمراقبي الحسابات بشأن مراجعتها ومسئوليته تجاهها ، ويكون ملزماً في جميع الوحدات الاقتصادية المختلفة التي تتعامل مع عمليات التوريق .

٤- **دراسة (عبدالحميد ، ٢٠١٧)** .. بعنوان :

إطار محاسبي مقترح لعلاج مشكلات القياس والإفصاح لتوريق الأصول المالية والمخاطر المرتبطة بها في شركات التوريق في مصر (دراسة ميدانية)

طبيعة الدراسة :

أجريت دراسة ميدانية باستخدام قوائم الاستبيان للتطبيق علي المحول إليه وطبقت الدراسة علي شركات التوريق في مصر والذي يبلغ عددها (٦) .

هدف الدراسة :

محاولة معرفة مشكلات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي لعمليات التوريق ، والتوصل إلي كيف يمكن لمعايير المحاسبة المساهمة في حل تلك المشكلات لتحسين جودة التقارير المالية .

نتائج الدراسة :

١- تعتبر القيمة العادلة هي المقياس الأنسب لتحديد قيمة الأصول المالية المحولة ، وتعتبر القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة هي انسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة .

٢- المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية الحالية بخصوص عمليات التوريق غير كافية وغير ملائمة بصفة عامة ،ولا تحقق الحد الأدني من الإفصاح المطلوب عن عمليات التوريق .

توصيات الدراسة :

ضرورة إهتمام المنظمات العلمية والمهنية في مصر بعمليات التوريق نظراً لما قد تحققه هذه العمليات من فوائد ومنافع عديدة لكافة الأطراف المتعاملة بالتوريق .

تحليل الدراسات السابقة التى تناولت عمليات التوريق وجودة التقارير المالية :

١- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين عمليات التوريق وجودة التقارير المالية في - حدود علم الباحث - مما يعتبره الباحث قيد من قيود الدراسة التي واجهته .

٢- أكدت دراسة (عبدالحكيم ، ٢٠١٢) علي ضرورة مراجعة عمليات التوريق من قبل مراقبي الحسابات للحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية باستخدام التوريق والتي قد تؤثر علي جودة التقارير المالية .

٣- أكدت دراسة (يوسف ،٢٠٠٥) عدم تأثير التوريق علي جودة التقارير المالية من خلال نموذج الربحية بشقيه المحاسبي والنقدي ولكنه له تأثير علي المنشآت التي تمارسه .

٤- أكدت دراسة (عبدالحميد ،٢٠١٧) علي أن المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية الحالية بخصوص عمليات التوريق غير كافية وغير ملائمة بصفة عامة ، ولا تحقق الحد الأدني من الإفصاح المطلوب عن عمليات التوريق .

٥- قد يلعب التوريق دوراً كبيراً في التأثير علي جودة التقارير المالية ، حيث يمكن للإدارة استخدامه كوسيلة لإدارة الأرباح في ظل المرونة المتاحة من المعايير والسياسات المحاسبية لما يتفق مع دوافعها وأهدافها ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (أبوجبل ، ٢٠٠٩) أن معظم انهيارات الشركات قد يرجع إلي تلاعب الإدارة في التقارير المالية والممارسات المختلفة لإدارة الربح .

بيان أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية لتقليل الفجوة البحثية في مجال المحاسبة عن عمليات التوريق في مصر من خلال الجدول التالى :

جدول (١)
أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
- تأثير إستخدام القيمة العادلة في الأصول محل التوريق علي مخاطر الائتمان وتحسين ملاءة البنوك الائتمانية . - القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق . - محاسبة ومراجعة عمليات التوريق وأثرها علي جودة التقارير المالية. -إستخدام الأرباح الناتجة عن عمليات التوريق في إدارة الأرباح.	- مشاكل القياس المحاسبي لعمليات التوريق وأثرها علي جودة التقارير المالية. - طرق استخدام القيمة العادلة في عمليات التوريق وأثرها علي جودة التقارير المالية. - دراسة ميدانية علي مجموعة من البنوك التجارية المصرية .

المبحث الثلث
استخدام القيمة العادلة فى قياس عمليات التوريق

مقدمة :

يعتبر التوريق (Securitization) أحد أهم الأدوات المالية المستحدثة التي ابتكرتها الهندسة المالية (Financial Engineering) خلال العقود الماضية ، ويُعد التوريق أحد

مصادر التمويل التي تعتمد عليه البنوك والمؤسسات المالية عن طريق تحويل الأصول المالية غير السائلة إلي أوراق مالية (سندات) يتم تداولها في سوق الأوراق المالية ، وكانت بداية نشاط التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٤م عندما زاد الطلب علي الوحدات السكنية في ذلك الحين فلجأت الحكومة إلي تأسيس هيئات وطنية للقيام بعمليات توريق قروض الرهن العقاري من أجل مواجهة الطلب المتزايد ، ويتم تقييم الأصول والالتزامات المترتبة علي عمليات التوريق من خلال استخدام القيمة العادلة ،حيث يتم الاعتماد علي القيمة العادلة في تقييم الأصول المحولة ،وكذلك الأصول المحتفظ بها عند إعداد التقارير المالية ، وتحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن عمليات التوريق ويعتبر أفضل قياس للقيمة العادلة هي الأسعار المعلنة والتي يمكن ملاحظتها في سوق نشط ، وعندما لا توجد الأسواق النشطة للأصول والالتزامات يتطلب تقدير القيمة العادلة بناءاً علي الأحكام والتقديرات ، هذه التقديرات قد تؤدي إلي تغيرات في حسابات المركز المالي والتي يتم تمريرها إلي قائمة الدخل وحسابات الأرباح وبالتالي التأثير علي جودة التقارير المالية المنشورة، كما أن استخدام القيمة العادلة في عمليات توريق الأصول المالية في حالة عدم توافر سوق نشط لهذه الأصول قد تؤدي إلي حدوث تقلبات في ملاءمة وموثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية ، وبالتالي التأثير علي جودة التقارير المالية ، وقد تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في إستقرار الأسواق المالية ، وبالتالي يجب أن تعكس المعايير المحاسبية هذه المعلومات بطريقة صحيحة ومتسقة مع الكيان الإقتصادي .

ويتناول الباحث هذا المبحث من خلال النقاط التالية :

- طبيعة عمليات التوريق .
- القياس المحاسبى لعمليات التوريق .
- القيمة العادلة فى الفكر المحاسبى .
- الإصدارات المحاسبية التي تناولت القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة .

طبيعة عمليات التوريق :

ماهية التوريق :

التوريق : مصطلح يُطلق عليه البعض التسنيد أو التحويل ويختلف مفهوم التوريق باختلاف زاوية الرؤية من حيث وجهة نظر الأكاديميين والباحثين فالبعض يركز علي مزايا التوريق أو مخاطرة أو أطرافه أو المستثمرين في الأوراق المالية ، أو الضمانات التي يستند إليها التوريق أو نوعية الأصول القابلة للتوريق . فعرف (حجازي ،٢٠٠١، ص٣) التوريق (Securitization) بأنه تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلي أوراق مالية سائلة (سندات) قابلة للتداول في أسواق المال ،وهي أوراق تستند إلي ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ، ولا تستند إلي مجرد القدرة المتوقعة للمدين علي السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين .

ويري (Giddy,2001,p4) أن التوريق هو تحويل الأصول المالية غير السائلة إلي أصول مالية سائلة مما يؤدي إلي تخفيض المخاطر وزيادة السيولة وتحسين الكفاءة الاقتصادية

وأيضا عرف (Cascher, 2008, p. 667) التوريق بأنه سلسلة من المعاملات المالية المركبة تهدف إلي تحقيق أقصى قدر ممكن من التدفقات النقدية وتقليل المخاطر في نفس الوقت لمصدري الديون ويتحقق ذلك عن طريق تكوين مجمعات من الأصول المالية والذمم المدينة وتحويلها إلي طرف ثالث للاستثمار ويتم بيع الأوراق المالية التي تدعمها التدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية والذمم المدينة .

ويري (هندي ، ٢٠١٤ ، ص٤٢٦) أن الخطوة الأولي للتوريق تتمثل في قيام الجهة المنشئة لقروض الرهن العقاري ، وهي شركات الإقراض العقاري والبنوك ببناء محافظ تشتمل علي تلك القروض ثم تصدر في مقابلها سندات تطرح للتداول ،وتحمل كوبون ثابت ولها تاريخ

استحقاق محدد،هذا يعني تسييل تلك القروض أي تحويلها إلي أوراق مالية قابلة للتداول .وتستخدم حصيلة تلك الأوراق في تقديم قروض جديدة مما يعني إرتفاع معدل دوران رأس المال وتحقيق المزيد من الأرباح للجهات المنشئة لتلك القروض .

ويري الباحث أنه يمكن تعريف التوريق بأنه فن تمويلي يمثل أحد ابتكارات الهندسة المالية الحديثة (Financial Engineering) وهو عبارة عن قيام الجهة المنشئة للقروض والتي عادة ما تكون (بنك) بتجميع الديون التي هي في ذمة الغير فى شكل مجموعات متجانسة (pools) تسمي محفظة القروض وبيعها أو تحويلها إلي الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) والتي تقوم بإصدار سندات مضمونة بمحفظة القروض وطرحها إلي الاكتتاب العام للمستثمرين وذلك بهدف توفير السيولة وتقليل المخاطر ومنح قروض جديدة .

الأساليب والطرق القانونية لعمليات التوريق :

لقد اتفقت الكثير من الدراسات منها دراسة (إبراهيم ، ٢٠٠٤، ص٢٢-٢٤) ودراسة (يوسف ، ٢٠٠٩، ص ٣١) ودراسة (صبيح ، ٢٠١٢، ص١٨-١٩) وكذلك دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٤، ص٤١) أن هناك ثلاثة أساليب أو طرق قانونية لعمليات التوريق تتمثل في استبدال الدين ، التنازل ،المشاركة الجزئية ، وفيما يلي عرض لهذه الطرق والأساليب .

١- طريقة استبدال الدين (Novation)

وفقاً لهذه الطريقة يقوم البنك باستبدال الأصول والالتزامات المالية بأخرى جديدة ، أي انقضاء تلك الأصول من جانب البنك البادئ بالتوريق ونشأه حق جديد لمصدر التوريق (الشركة ذات الغرض الخاص SPV) لكي يحل محل تلك الأصول المالية القديمة ، ويترتب علي هذه الطريقة انتقال الالتزام من البنك البادئ بالتوريق إلي المصدر للتوريق مع ضرورة موافقة المدين وباقي الأطراف علي ذلك وعلي الرغم من نجاح هذه الطريقة كآلية جديدة يتم من خلالها التحويل الحقيقي لكل من الأصول والالتزامات المالية الأصلية إلي أصول والتزامات جديدة ، فإنها تواجه الكثير من الصعوبات أهمها صعوبة الحصول علي موافقة جميع الأطراف (البنك البادئ بالتوريق ، الشركة ذات الغرض الخاص ، المقترض الأصلي) .

٢- طريقة التنازل (Assignment)

وفقاً لهذه الطريقة يقوم البنك ببيع الديون الأصلية إلي المشتري (مصدر التوريق) مع بقاء التزامه أمام المشتري (مصدر التوريق) بسداد قيمة الديون فيما لو عجز المدين الأصلي عن السداد ،أي أن هناك استمرارية لوجود حساب العملاء في دفاتر البنك ، وأكدت الكثير من دراسات الفكر المحاسبي علي ضرورة توافر مجموعة من الشروط لكي يعتبر التوريق قانونيا طبقا لطريقة التنازل وهي :

أ - وجود عقد مكتوب وموقع من الجهة المنشئة لمحفظة التوريق والشركة المصدرة للتوريق

ب- منح سندات حق انتفاع وليس نقل ملكية للشركة المصدرة للتوريق مع احتفاظ الجهة المنشئة بالأصول محل التوريق وضمانتها الأصلية .

ج- إعلان مكتوب بأمر التوريق حتي يقوم المدين الأصلي بسداد الدين إلي شركة التوريق وليس إلي الجهة منشئة محفظة التوريق .

ويتضح مما سبق أن طريقة التنازل ينتج عنها بعض الآثار السلبية أهمها :

١- إعطاء الحق للمدين في إمكانية عدم الوفاء بالدين لمصدر التوريق بمقتضي سندات الدين (حق الانتفاع).

٢- إعطاء الحق للمدين والجهة المنشئة لمحفظة التوريق الحق في إمكانية تعديل الشروط بالأصول محل التوريق دون الرجوع إلي مصدر التوريق .

٣- إعطاء المدين إمكانية التخلص من التزاماته بالوفاء بالدين تجاه الجهة المنشئة لمحفظة التوريق .

٣– طريقة المشاركة الجزئية (Partial Participation)

وفقاً لهذه الطريقة يتم بيع الأصول المالية إلي المنشأة ذات الغرض الخاص(SPV) التي تقوم بدورها بإصدار الأوراق المالية (السندات) التي يتم تداولها في أسواق المال مع عدم التزام الجهة البائعة بأي مسئولية حين يتعثر أحد عملائها في السداد كما أنه لا يجوز للمنشأة المصدرة للأوراق المالية بالرجوع علي المنشأة البائعة بأى حقوق في حالة عدم سداد المدين الأصلي لأي من المستحقات لديه ولذلك يجب مراعاة الآتي :

١- التأكد من الجدارة الائتمانية للمدين .

٢- تخصيص احتياطي لمواجهه حالات عدم الوفاء بالدين .

٣- الحصول علي الضمانات الكافية أو حق إدارة كوصي (Trustee) .

وهناك بعض الآثار السلبية المرتبطة بهذه الطريقة وهي :

أ - عدم أحقية مصدر التوريق (SPV) بحق الانتفاع علي الديون المشتراه من الجهة المنشئة لمحفظة التوريق .

ب- عدم قدرة مصدر التوريق (SPV) علي رفع دعوي لمطالبة المدين بالوفاء بقيمة الدين في حالة تأخره عن السداد في ميعاد الاستحقاق إلا عن طريق الجهة المنشئة للتوريق طبقا للعقد المبرم بينهما .

ج- عندما تتعرض الجهة المنشئة لمحفظة التوريق للإفلاس فلا يسترد مصدر التوريق حقوقه مباشرة إلا من خلال الدائنين .

أسباب ودوافع عمليات التوريق :

من الأسباب الهامة وراء قيام البنوك والمؤسسات المالية بالتوريق هو التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية تدبير المخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها ومراعاة مبدأ كفاية رأس المال والملاءة المالية (نوارة ،٢٠٠٧،ص ١٧) كما أن هناك دوافع وأسباب متعددة وراء لجوء البنوك في الآونة الأخيرة لعمليات التوريق ،حيث إن التوريق يساهم ويساعد البنوك في الحصول علي السيولة اللازمة التي تمكنها من سداد التزاماتها في تواريخ استحقاقها ، كذلك عن منح قروض جديدة لعملائها ، وكذلك أيضاً التخلص من القروض الراكدة والأصول المرهونة ، وصيانتها ، وخدمتها ، وتدني المخاطر الائتمانية ومخاطر الأعمال وتحقيق معدلات ربحية ممكنة (إبراهيم ، ٢٠٠٤، ص ٢١) .

الأطراف الرئيسية المشاركة فى عمليات التوريق :

تتعدد الأطراف المشاركة في عمليات التوريق ولكل منها دور محدد في هذه العملية ولا يستطيع أي طرف من هذه الأطراف أن يعمل دون الطرف الآخر ، وتتمثل هذه الأطراف في :

١- المقترضين (Borrowers) ٢- المنشئ (Originator)

٣- القائم علي خدمة الدين (Servicer) ٤- أمين المحفظة (Trustee)

٥- الشركات ذات الغرض الخاص (SPV) (Special Purpose Vechicle)

٦- وكالات التصنيف الائتماني (Credit Rating Agencies)

٧- ضامنوا الاكتتاب (Under writers) ٨- المستثمرون (Investors)

١- المقتــرض (Borrower) :

هو الشخص الذي يقوم بالاقتراض من البنك ويجب عليه الالتزام بسداد القرض الأساسي وأيضاً فائدة القرض في تاريخ الاستحقاق ،ويجب أن يتمتع المقترض بالسجل التاريخي الجيد لضمان الإنتظام في السداد (إبراهيم ، ٢٠١٤، ص٣٣).

٢- المنشئ أو المورق (Originator) (البسيونى ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥)

ويعرف بأنه البنك أو المؤسسة التمويلية التي تقوم بعملية بيع الأصول الخاصة بها (القروض) والتي تمثل حقوقاً مالية مستقلة مقابل قيمة حاضرة بغرض توفير السيولة وتخفيض المخاطر ويمكن للبنك المنشئ القيام بعمليات أخري ترتبط بالتوريق متمثلة في :

أ - القيام بخدمة الدين عن طريق تحصيل التدفقات النقدية الناتجة عن دفع الأقساط المستحقة من المدين .

ب- تحسين الجدارة الائتمانية للأوراق المالية .

ج- الإشراف علي عملية الاكتتاب وترويجه .

د - الاستثمار في الأوراق المالية المرهونة بالأصول .

٣- القائم على خدمة الدين (Servicer) :

يعرف بأنه الجهة المسئولة عن تحصيل المستحقات من المقترضين والتعامل معهم وتنفيذ شروط العقد المتفق عليها بين الممول والمدين وتصفية الضمانات في حالة التعثر بالإضافة إلي إدارة التدفقات النقدية وتحويلها إلي الشركة ذات الغرض الخاص(SPV) لكى تقوم بتسديد حقوق المستثمرين وكذلك يقوم القائم علي خدمة الدين (Servicer) بتقديم المساعدة الإدارية إلي أمين المحفظة (Trustee) (Cetorelli & Peristiani,2012,P 49).

٤- أمين المحفظة (Trustee) :

هذه الجهة لا تشارك في عملية التوريق ، حيث تقوم بمتابعة الأوراق المالية التي تم رهنها بالأصول والتحقق من مدي قيمتها الحقيقية وأي ضمانات أخري تم إدخالها في تقييم الورقة المالية وإخطار المستثمرين بالأسواق الثانوية بأداء هذه الأوراق المالية ويعتبر أمين المحفظة مسئولا عن إدارة المحفظة وعن تعاملاتها في سوق المال ، ويحصل أمين المحفظة علي نسبة مقابل إدارته للمحفظة وعن تعاملاتها في سوق المال ،ولا يتم فرض ضرائب عليه لأنه يعتبر جهة وسيطة تقوم بتحويل الفوائد بشكل فوري إلي أصحاب الورقة المالية (الصايغ ٢٠٠٩ ، ص ٣٢) .

٥- الشركة ذات الغرض الخاص SPV (Special Purpose Vechicle) :

تعرف بأنها شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، ويقتصر غرضها علي ممارسة نشاط التوريق وفقا للمادة (٣٠٠) من القانون (١٥٣) لسنة (١٩٩٣) لسوق رأس المال والمعدل برقم (٤٦) لسنة (٢٠٠٤) حيث أنها شركات يتم تحويل الأصول المرهونة إليها مقابل قيامها بتوفير السيولة اللازمة للبنك البادئ بالتوريق ، كما أنها تقوم بإصدار أوراق مالية مدعومة بالموجودات المجمعة ، وأيضا تقوم بطرحها في الأسواق المالية لجمهور المستثمرين وهذه الشركات متخصصة في هذه الأنشطة وهي جهة لها كيانها القانوني المستقل وتخضع لقوانين الأوراق المالية والإفلاس والضرائب بصورة مستقلة عن أي جهة أخري (نوارة ،٢٠٠٧ ، ص ٢٥) .

٦- وكالات التصنيف الائتمان (Credit Rating Agencies) :

وهي الشركات التي تقوم بالتصنيف الائتماني وحماية المستثمرين من مشاكل عدم تقدير المخاطر الائتمانية المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية المصدرة من قبل شركات التوريق ،وذلك عن طريق جمع المعلومات وإعداد الدراسات والتحليلات اللازمة لذلك وتحديد التصنيف الائتماني المناسب لهذا الإصدار،وبالتالي يعتمد المستثمرون علي هذا التصنيف الائتماني كأحد عناصر إتخاذ قرارات الاستثمار ويؤدي التصنيف الائتماني الجيد إلي توسيع قاعدة المستثمرين من خلال زيادة حجم الطلب علي الأوراق المالية المصدرة ويساعد أيضا في تحقيق الوفورات المالية للمصدر الذي يستطيع الحصول علي الأموال بتكلفة أقل (محمد ،٢٠٠٤ ،ص ٣٨٩) . وأيضاً العمل بشكل وثيق مع وكالات التصنيف الائتماني وضامنوا الاكتتاب يساعد الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) في تصميم هياكل شرائح الأوراق المالية لإستيعاب تفضيلات المستثمرين للمخاطر ،وقد لعبت وكالات التصنيف الائتماني دورا حاسما

فـي النمـو الـسريع فـي التمويـل المهيكـل فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـي مـدي العـامين الماضيين فقد قامت وكالات التصنيف بتوفير خدمات التصديق التي يحتاجها المستثمرين الذين يحتاجونها في إجراء تحقيق العناية الواجبه للأصول الأساسية وتقييم هيكل الأوراق المالية المصدرة (Cetorelli & Peristiani,2012,P 49) .

٧- ضامنوا الاكتتاب (Under writers) :

من الممكن أن يكون شركة أوقد يكون بنك يقوم بعملية طرح الأوراق المالية للاكتتاب حيث يقوم بتوضيح طبيعة المخاطر المختلفة للأطراف وأيضا يقوم بالتقييم السليم للأصول من خلال نشرة الاكتتاب كما يقوم ضامنو الاكتتاب بشراء الإصدارات من شركات التوريق وبيعها للمستثمرين ويعتبر الفرق بين تكلفة شراء الإصدار من شركات التوريق وبيعها في سوق المال هو الربح الذي يحصل عليه ضامني الاكتتاب (يوسف،٢٠٠٩،ص ٢٣)

٨- المستثمرون (Investors) :

وهؤلاء هم الأشخاص الذين يقومون بشراء سندات التوريق المضمونة بالأصول من الـشركات ذات الغـرض الخـاص مقابـل الحـصول علـي فائـدة الـسندات مثـل شـركات التـأمين ،وصـناديق الاسـتثمار وأيـضا المعاشـات وتاريخيـا فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كـان المستثمرون هم شركات (وول ستريت) ولكنها الآن تشمل كل أنواع القطاعات العام والخاص والوكالات التي ترعاها الحكومة (فاني ماي & فريد ماك)(Kobierowski, 2008, P.4) .

فضلا عن الأطراف الأساسية المشار إليها أعلاه فان عملية التوريق تتضمن أطراف أخري مثل المستشار القانوني ،المستشار المحاسبي ،وكذلك مراقبي الحسابات الذين يقدمون استشارات ومعلومات وإقرارات يتم نشرها بنشرة الاكتتاب حول قانونية حوالة محفظة التوريق والإفصاح اللازم بالنشرة وأيضا المعالجات المحاسبية الواجبة لعملية التوريق وفقا للمعايير المحاسبية (عبد الله، ٢٠٠٨،ص ١٣) .

القياس المحاسبى لعمليات التوريق :

ترجع أهمية القياس المحاسبي لعمليات التوريق في تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن محفظة التوريق والإفصاح عن هذه المعاملات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمحول ، وتحديد التدفقات النقدية من الأصول المحولة لشركة التوريق والتي يتم من خلالها سداد عوائد السندات المصدرة وتحديد المنافع والمخاطر التي تنتقل لشركة التوريق ،وكذلك تحديد السيطرة التي يتم من خلالها استبعاد هذه الأصول من القوائم المالية للمحول أم لا (صبيح ، ٢٠١٢، ص٦٧).

ويتعلق القياس المبدئي لعمليات التوريق بتحديد قيمة الأصول المترتبة علي عمليات التوريق ، ويتم القياس المبدئي بإحدى الطرق الآتية :

١. التكلفة التاريخية : هي سعر الإستحواذ علي أصل ما ناقصاً الخصومات وزائد جميع التكاليف الثانوية العادية اللازمة لوضع الأصل في حالة وموقع الإستخدام ، ولذلك يلاحظ أن سعر التسجيل في الدفاتر غالباً ما يكون أعلي من سعر شراء الأصل ومن أمثلة التكاليف الثانوية اللازمة لوضع الأصل في حالة الاستخدام ، الضرائب ، ومصاريف النقل ، مصاريف التركيب ، والتأمين (حماد ،٢٠٠٣،ص١٨) .
٢. القيمة السوقية : هي مقدار النقدية التي يتم الحصول عليها عند حدوث التزام مماثل في الوقت الحالي (شهيب ،٢٠٠٩، ص١٣١).
٣. التكلفة الإستبدالية الجارية :وفقاً لها يتم تسجيل الأصل بالمبلغ النقدي الواجب دفعة أو ما يعادله للحصول علي نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر (تامر صالح ، ٢٠٠٩، ص١٧).

٤. القيمة الدفترية الموزعة بنسبة القيمة العادلة : يتم توزيع القيمة الدفترية للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيتم الإحتفاظ به والجزء الذي يتم إلغاء إثباته وتحويله، على أساس نسبة القيمة العادلة لهذين الجزأين في تاريخ التحويل (IFRS9).
٥. صافي القيمة المتوقع الحصول عليها : يقوم هذا المفهوم علي أساس تقويم الأصول والالتزامات وفقاً للقيمة التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل هذه الأصول والالتزامات إلي نقدية (أبوجبل ،٢٠١١،ص٤٨).
٦. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة : هي تسجيل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمنشأة (إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل ٢٠١٥).

ويقصد بالقياس اللاحق تحديد قيم الأصول المترتبة علي عمليات التوريق والتي سبق الإعتراف بها وقت تحويل الأصول المالية وذلك لتحديد قيمتها عند إعداد القوائم المالية ويعاد تقييم هذه الأصول بالقيمة العادلة وما ينتج من فروق إعادة التقييم تمثل مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة يعترف بها وتدرج بقائمة التغير في حقوق الملكية (عبدالله ،٢٠٠٨، ص١٣٧).

ويري الباحث أن التغيرات التي تطرأ علي قيمة الأصول المترتبة علي عمليات التوريق عند القياس اللاحق في تاريخ إعداد القوائم المالية ،سواء كانت هذه التغيرات أرباح حقيقية أو أرباح غير حقيقية أو غير ذلك من شأنها أن تؤثر علي مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة ، لذلك ضرورة تقييم الأصول عند القياس اللاحق لها بشكل موثوق به حتي لا يحدث تلاعب بالأرباح وبالتالي تضليل مستخدمي التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم الحالية والمستقبلية .

وتتمثل مشاكل القياس المحاسبي عن عمليات التوريق في تعدد العناصر التي يراد قياسها سواء القياس الأولي أو القياس اللاحق (شحاته ،٢٠٠٨،ص٢٦٥) ، وبالتالي قد ينتج عن القياس المحاسبى لعمليات التوريق الكثير من المشاكل التي قد تؤثر علي جودة التقارير المالية من أهمها ، مشكلة الاعتراف هل يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات الناتجة عن عمليات التوريق في القوائم المالية أم خارجها ، وكيفية المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر الناتجة عن عمليات التوريق في تاريخ التحويل ، وأيضاً مشكلة القياس اللاحق والمتمثلة في كيفية تقييم الأصول والإلتزامات الناتجة عن عمليات التوريق في تاريخ إعداد القوائم المالية ، وهل يتم الإبقاء علي القيمة الدفترية دون أي تعديل أو يتم الإعتماد علي القيمة العادلة وبالتالي ظهور مكاسب وخسائر ، وكذلك كيفية المعالجة المحاسبية لخدمات الأصول المالية المحولة .

القيمة العادلة في الفكر المحاسبي :

مفهوم القيمة العادلة :

يعد استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي من الموضوعات المحاسبية الهامة التي إحتلت قدر كبيراً من الجدل بين الكتاب والباحثين ، حيث يري البعض أنها المحرك الأساسي للأزمات العالمية ، ويري البعض الأخر أنه لا يمكن الإستغناء عن إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإعتبارها الوسيلة الوحيدة القادرة علي تحسين جودة التقارير المالية (سليم ،٢٠١٦، ص ٦٠).

كما تعتبر محاسبة القيمة العادلة أسلوب قياس يعمل علي مواجهة القصور في محاسبة التكلفة التاريخية ، وتقديم معلومات مفيدة تعرض بصدق الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للوحدة الإقتصادية بشكل يمكن من خلاله محاسبة الإدارة وإتخاذ القرارات المناسبة ،لذا تهتم محاسبة القيمة العادلة بتغطية جوانب هامة في عملية القياس والإفصاح (عوض، ٢٠١٣، ص ١٥٨)، كما أن قياسات القيمة العادلة والإعتراف بهذه القيم في القوائم المالية إلي جانب الإفصاح الكافي ، يوفر المعلومات الضرورية لتقييم تعرض الشركات للمخاطر المالية (Chea, 2011, p. 12).

ولا يوجد إتفاق حتي الآن بين المنظمات المهنية ولا في الدراسات الأكاديمية حول تعريف موحد لمفهوم القيمة العادلة ، ولا طريقة موحدة لقياسها يسهل تطبيقها من الناحية العلمية (عبدالعال ،٢٠١٤، ص٣٧).

فعرف المعيار المحاسبي الأمريكي ١٠٧ (SFAS,107,1991,Par 5) " القيمة العادلة لأداة مالية بأنها المبلغ الذي يتم علي أساسه تبادل الأداة المالية بين أطراف راغبة في التعامل ، دون البيع الجبري أو التصفية " .

وعرف المعيار المحاسبي الأمريكي ١٥٧ (SFAS 157,Par 5, 2006) " القيمة العادلة بأنها السعر الذي يتم تسلمه عند بيع الأصل أو دفعة لسداد إلتزام بطريقة منظمة بين المشاركين في تاريخ القياس " .

ويفهم من التعريف الوارد بالمعيار الأمريكي ١٥٧ أنه أخذ بمفهوم أسعار الخروج (أسعار البيع) وتجاهل أسعار الدخول (التكلفة الجارية) ، كما أنه يؤكد علي أن السعر المستخدم كأساس لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتم في سوق منظمة بين متعاملين يمارس كل منهما عملية البيع والشراء في ظل ظروف دون تأثير ،كما أنه يجب أن تكون أسعار البيع المستخدمة في تحديد القيمة العادلة محددة في تاريخ القياس (أبوالخير٢٠٠٩، ص٢٠٨-٢٠٩)

وعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) القيمة العادلة علي أنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل ، أو سداد الإلتزام به بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل علي أساس تبادل تجاري بحت ، وقد ورد هذا التعريف في عدد من المعايير مثل المعيار رقم (٣٢) فقرة (٥) والمعيار (٣٦) والمعيار (٣٩) وغيرها من المعايير ،كما أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٠) الاستثمار العقاري أن القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وتبعا لتغير أحوال الأسواق من وقت لأخر (صالح، ٢٠٠٩، ص٢٠).

ويتفق الباحثون مع دراسة (أحمد ، ٢٠٠٨، ص ١٣٤) في أنه لا يوجد إختلاف يذكر في تعريف القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية .

وتناولت العديد من الدراسات الأكاديمية مفهوم القيمة العادلة ، حيث يري (حماد ،٢٠٠٣،ص١١) "أنها مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة ، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه علي إتمام الصفقة " .

وأضاف (صالح ،٢٠٠٩ ،ص١٩) " أن القيمة العادلة للأصل هي ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل ، بعيداً عن ظروف التصفية ، وفي المقابل تعتبر القيمة العادلة للمطلوبات علي أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بيت أطراف راغبة في العملية ، مع إستبعاد أثر التصفية ".

ويري (Chea,2011,p14) " أن القيمة العادلة هي تقدير للسعر الذي ستحققه المنشأة إذا قامت ببيع أصل أو دفعته إذا تم إعفائها من إلتزام في تاريخ التقرير من خلال صفقة عادية

وبعد عرض مفهوم القيمة العادلة وفقاً للمنظمات المهنية وكذلك الدراسات الأكاديمية ، يري **الباحث** أن القيمة العادلة" هي القيمة التي يتم بها مبادلة الأصل أو تسوية إلتزام بين طرفين يرغب كلا منهما في التعامل مع الأخر علي أساس تجاري بحت ، وفي ظل وجود سوق منظمة لعمليات البيع والشراء ويتوافر بها كافة المعلومات اللازمة لإتمام الصفقة دون أن يكون ذلك في حالات التصفية أو البيع الجبري " .

طرق قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الأمريكية والدولية :

- معيار المحاسبة المالية الأمريكية رقم ١٥٧

تناول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي قياسات القيمة العادلة من خلال إصدار المعيار ١٥٧ SFAS 157 في سبتمبر٢٠٠٦ (قياسات القيمة العادلة) ولقد استهدف المعيار

وضع إرشادات موحدة للقياس المحاسبي بالقيمة العادلة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، بغرض الإتساق والقابلية للمقارنة للمعلومات التي تم الإفصاح عن المقاييس المستخدمة في تقدير القيمة العادلة (السيد ،٢٠١٢،ص٥١).

وحدد معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٧ (SFAS 157) ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة (Cascini&Delfavero,2011,p2):

١- مدخل السوق : يستخدم هذا المدخل المعلومات المتاحة والمتعلقة بالأصول والالتزامات المتماثلة أو المتشابهة.
٢- مدخل الدخل : يستخدم هذا المدخل معدل خصم مناسب لتحويل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو الإلتزام إلي القيمة الحالية لها .
٣- مدخل التكلفة :يعتمد هذا المدخل علي تكلفة إستبدال أحد الأصول بأصول أخري مماثلة أو مشابه .

ولم يحدد المعيار مدخل معين لاستخدامه ، فيجب علي كل منشأه أن تختار أحد المداخل أو الجمع بينهم حسب ظروف المنشأة ، وعند تطبيق أحد المداخل يجب مراعاة الثبات في تطبيق المدخل المختار ، وتعظيم المدخلات السوقية وتدنية المدخلات من تقديرات المنشأة بغض النظر عن المدخل المتبع ، وقد يكون من الملائم في بعض الأحيان إستخدام أكثر من أسلوب لقياس القيمة العادلة لنفس العنصر ثم المفاضلة بين القيم الناتجة وإختيار القيمة الأكثر تمثيلا للعنصر محل التقييم (عبدالعال ،٢٠١٤،ص٤٥) .

ووضح معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٧ (SFAS 157) سلسلة القيمة العادلة والتي بنيت إفتراضاتها علي أساس أن شركاء السوق سوف يستخدمون في تسعير أصل أو إلتزام ما ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة إعتماداً علي أن المدخلات جديرة بالملاحظة (observable)أو المدخلات ليست جديرة بالملاحظة (Unobservable) (خطاب،٢٠٠٧ ،ص٦٧)

وتشمل المستويات الثلاثة للقيمة العادلة علي حسب أولوياتها كالأتي : (زعطوط ،٢٠٠٧،ص٤٢-٤٤).

١- مدخلات المستوى الأول :

يمثل المستوي الأول للمدخلات الأسعار المشتقة من السوق النشطة وبدون إجراء أية تسويات أو تعديلات علي هذه الأسعار ،وذلك لأصول أو إلتزامات محددة والتي يتوافر للشركة المالكة أو المصدرة لها القدرة علي تحديد تاريخ القياس لها .

٢- مدخلات المستوى الثانى :

يمثل المستوي الثاني للمدخلات تلك المدخلات الأخري بخلاف الأسعار المشتقة من السوق والتي يمكن ملاحظاتها وإشتقاقها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن الأسواق النشطة ،وهي تشتمل علي ما يلي :

١- الأسعار المشتقة من السوق النشطة للأصول المتشابهة أو الإلتزامات المتشابهة ،
٢- الأسعار المشتقة للأصول ذاتها أو للأصول المتشابهة أو الإلتزامات ذاتها أو الإلتزامات المتشابهة وذلك في أسواق غير نشطة .
٣- المدخلات بخلاف الأسعار المشتقة من السوق والتي تتعلق بالأصل أو الإلتزام مثل معدلات الفائدة السائدة ،منحنيات العائد والغلة التي تم ملاحظاتها وإشتقاقها خلال فترة زمنية ، سرعة تنفيذ المعاملات والسداد المقدم ، مخاطر الإئتمان .

٣- مدخلات المستوى الثالث :

يعبر المستوي الثالث للمدخلات عن تلك المدخلات التي لا يتم إشتقاقها أو ملاحظاتها من الأسواق وتتمثل في الإفتراضات والحكم الشخصي الذي تضعه المنشأة لتحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات ، ويتم إستخدام هذه المدخلات في قياس القيمة العادلة فقط في حالة عدم توافر المدخلات المشتقة أو الملاحظة من السوق .

ويتضح مما سبق أن معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٧ (SFAS 157) يوفر تسلسلاً هرمياً للقيمة العادلة يعطي أعلي أفضلية للأسعار المعلنة في الأسواق النشطة (المعرفة في المستوي الأول) والأولوية الأقل بالنسبة للمدخلات الغير قابلة للملاحظة (chea,2011,p13)

ويري الباحث أن الاعتماد علي مدخلات المستوي الأول وهي الأسعار المعلنة في سوق نشط عند تقدير القيمة العادلة من شأنها أن تؤدي إلي الحصول علي قيم حقيقية وواقعية للأصول والإلتزامات يمكن الإعتماد عليها في تقييم أرباح المنشأة والحكم علي مدي جودة معلومات التقارير المالية بها ، ولكن الإعتماد علي مدخلات المستوي الثاني أو الثالث قد يؤدي إلي الحصول علي قيم غير واقعية قد تؤدي إلي التلاعب بالأرباح وبالتالي التأثير علي جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية ، لذلك ينبغي علي المنشأة توخي الحيطة والحذر عند الإعتماد علي مدخلات المستوي الثاني والثالث في تقدير القيمة العادلة .

- معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩(IAS39)

حدد المعيار المحاسبي الدولي (٣٩)(الإعتراف والقياس) عدة مقاييس للقيمة العادلة كالتالي:

١- الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المالية هي أفضل دليل للقيمة العادلة ،وعندما لا تكون أسعار العرض الحالية متوفرة فقد يتم الإعتماد علي سعر أحدث عملية دليلاً علي القيمة العادلة بشرط أن لا يكون هناك تغير في الظروف الإقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقديم التقرير .

٢- إذا لم تكن السوق نشطة يمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل للقيمة العادلة ، كذلك يمكن اللجوء لأساليب بديلة آخري مثل : القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري ، القيمة السوقية للتدفقات النقدية المتوقعة ، نماذج تسعير الخيارات ، تقييمات وتقديرات أطراف خارجية محايدة .

مبررات استخدام القيمة العادلة :

تتمثل أهم مبررات اللجوء لإستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي في النقاط التالية:

١. نتيجة الإنتقادات الحادة التي وجهت إلي نموذج التكلفة التاريخية والتي من أهمها ، تجاهل نموذج التكلفة التاريخية لتقلبات الأسعار مما يؤدي إلي عدم مصداقية أرقام القوائم المالية ، وصعوبة مقارنة الأصول والإلتزامات في الفترات السابقة بنفس الأصول والإلتزامات في الفترات الحالية وخاصة في حالة إرتفاع المستوي العام للأسعار ، كما تعتبر معلومات التكلفة التاريخية أقل ملاءمة لمتخذى القرار من مستخدمي القوائم المالية لذلك تم اللجوء لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي (أبوطالب ،٢٠١٧،ص١٨).

٢. تعمل القيمة العادلة علي إظهار الأصول والإلتزامات بالقيمة الأقرب إلي الواقع في تاريخ إعداد التقارير المالية مما يمكن من قياس أفضل للدخل نتيجة الإعتراف بالتقلبات في قيم الأصول والإلتزامات في قائمة الدخل بصرف النظر عن حقيقة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن هذه التقلبات (تهامي ،٢٠٠٩،ص١٢٠).

٣. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة علي رأس المال ، كما تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة ،وتوفر القيمة العادلة قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الإقتصادية الجارية ، وتقييم الأصول والإلتزامات علي أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الإقتصادي لأنها أخذت الأسعار السوقية بعين الإعتبار (الجرف ،٢٠١٧،ص٣٥٩) .

الإصدارات المحاسبية التي تناولت القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة :

يقوم الباحث بتناول أسس القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة من خلال استقراء وتقييم الإصدارات المحاسبية المختلفة كالتالي :

- المعيار المحاسبى الأمريكى (١٤٠)

Statement of Financial Accounting Standards No.140
"Accounting For Transfers and Servicing For Financial Assets and Extinguish Ments of Liabilities"

تناول المعيار الأمريكي (١٤٠) عمليات التوريق مستخدماً القيمة العادلة في القياس ،حيث تستخدم القيمة العادلة في قياس الأصول المالية القابلة للإستدعاء ، أو الإلتزامات الناشئة عن تحويل الأصول المالية ،وأيضاً يتم قياس الأصول المحتفظ بها بالقيمة العادلة موزعة بنسبة التكلفة الدفترية (محمد يوسف ، ٢٠٠٩،ص٥٧).

ووفقاً للمعيار الأمريكي (١٤٠) تعتبر الأسعار المدرجة في سوق نشط هي الأفضل لتقدير القيمة العادلة ، أما في حالة عدم توافر سوق نشط فإن تقدير القيمة العادلة يتوقف علي أفضل المعلومات المتاحة عن الأصول والإلتزامات المماثلة في هذه الظروف إعتماداً علي أفضل أساليب التقييم التي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، نماذج تسعير الخيارات Option Pricing ، أسعار المصفوفة Matrix Pricing ، والتحليل الأساسي Fundamental Analysis (ابراهيم ،٢٠٠٣،ص٢٦).

وحدد المعيار الأمريكي (١٤٠) واحدة من الطرق التالية للمحاسبة عن عمليات التوريق عتماداً علي هيكل الصفقة وشروطها (Resenblatt, 2001 ,P7).

١- عملية بيع عندما يكون المحول إليه له علاقة مستمرة علي الأصول المحولة .
٢- عملية تمويل عندما لا يتحقق شرط أو أكثر من شروط إعتبار عملية التوريق بيعاً حقيقياً أو قانونياً .
٣- ليس بيع أو تمويل .(كما هو الحال في عملية تبادل قروض الرهن العقاري)
٤- عملية بيع جزئي (عندما يحتفظ المحول بخدمة الأصول المالية المحولة ويفي بشروط البيع طبقاً لمعيار المحاسبة الأمريكى (١٤٠) ويعتبر هذا هو السائد في معظم عمليات التوريق .
٥- بيع جزئي وتمويل جزئي (عندما تفي بعض فئات بيع الأصول المالية بشروط البيع الحقيقي وعندما لا تفي فئات أخري .

وفقاً لهذا المعيار تتم المحاسبة عن عمليات التوريق كعملية بيع إذا فقد المحول السيطرة علي الأصول المالية المحولة أو كعملية تمويل إذا لم يفقد المحول السيطرة علي الأصول المالية المحولة ، وتعرف السيطرة علي الأصول المالية بأنها " القدرة علي الحصول علي منافع إقتصادية مستقبلية تتدفق من هذه الأصول أي أنها حق تلقي المنافع من الأصل والقدرة علي تقييد إمكانية استفادة الآخرين من تلك المنافع من الأصل .

- المعالجة المحاسبية في حالة إعتبار عملية التوريق بيع حقيقى :

إذا ما توفرت شروط البيع الحقيقي وانتقال السيطرة وكافة المخاطر والمنافع المتعلقة بالأصول المالية المحولة من المحول إلي المحول إليه يتم المحاسبة عن عملية التوريق كعملية بيع للأصول ويتطلب الأمر قيام المحول بالمحاسبة عن عملية التوريق علي النحو التالي :

١- يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المحولة (المباعة) من دفاتر المحول .
٢- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن عملية التوريق علي النحو التالى : (Resenbalt, 2005,p 32).

يتم تجميع عناصر القيمة الدفترية لمجموعة الأصول المحولة بما في ذلك أى أقساط وخصومات ، أو تكاليف أو مخصصات خسائر .

أ - تحديد أي أصول جديدة أو محتفظ بها وأي إلتزامات تم تحملها كجزء من التوريق .
ب- يتم تقدير القيمة العادلة بعناية لكل من الأصول المالية الجديدة أو المحتفظ بها وأي إلتزامات تم تحملها إستناداً إلي ظروف السوق الحالية واستخدام إفتراضات واقعية ونماذج تقييم مناسبة .

ج- إذا كانت الأصول المالية المحولة مؤهلة للبيع يتم تخصيص القيمة الدفترية للجزء المباع والجزء المحتفظ به (بما في ذلك خدمات الأصول المحولة) بما يتناسب مع القيمة العادلة النسبية في تاريخ التحويل ،ويتم تسجيل أي إلتزام مالي جديد والإعتراف فقط بالأرباح والخسائر للأصول المباعة في قائمة الدخل بالفرق بين متحصلات البيع بعد خصم تكاليف المعاملة والقيمة الدفترية المخصصة للأصول المباعة ،ويتم استمرار الإعتراف في الميزانية العمومية بالجزء المحتفظ به بالإضافة إلي خدمات الأصول وأي أدوات دين أو حقوق ملكية أخري .

د - ويتم إثبات عملية التحويل في هذه الحالة من خلال القيد التالي : (يوسف٢٠٠٩،ص٦٧)

من حـ / النقدية
إلي حـ / الخسائر الناتجة من عملية البيع
إلي حـ / القروض
إلي حـ / الأرباح الناتجة عن عملية البيع

- المعالجة المحاسبية في حالة إعتبار عملية التوريق تمويل :

عند إعتبار عملية التوريق تمويلاً فان المعالجة المحاسبية وفقاً للمعيار الأمريكي ١٤٠ تكون علي النحو التالي : (خطاب ، ٢٠٠٧ ، ص ٦١).

١- يعاد تصنيف الأصول المحولة داخل الميزانية العمومية إلي أصول مورقة كتمويل ، أصول مورقة ومقيدة للإستخدام في سداد التمويل لاحقاً .
٢- يظهر الأصل المورق في جانب الخصوم تحت اسم تمويل توريقي .
٣- لا يوجد مكاسب أو خسائر توريق .

شكل (١)
المحاسبة عن عمليات التوريق (بيع أم تمويل)

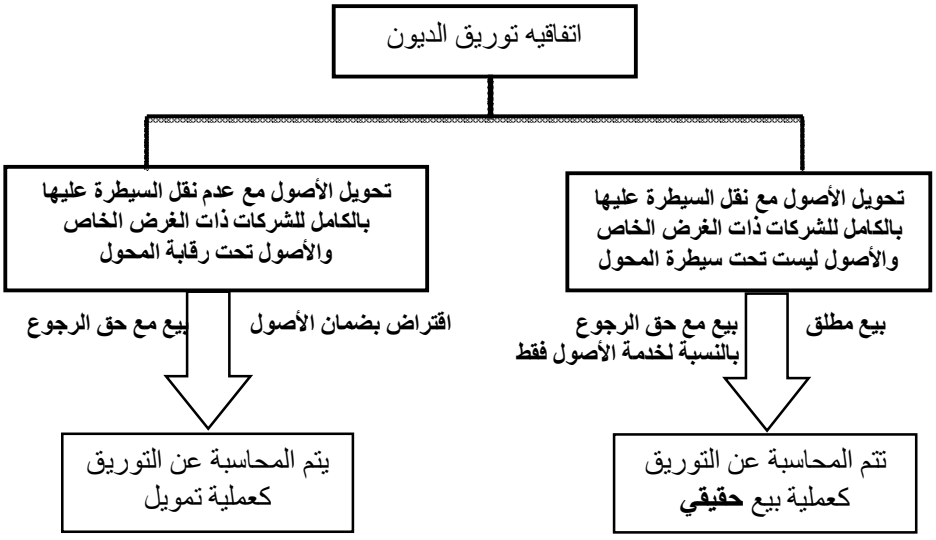

المصدر (يوسف ، ٢٠٠٩، ص٦٥)

المعالجة المحاسبية لتكاليف خدمات الأصول المحولة وفقاً للمعيار الأمريكي (١٤٠)

قد يترتب علي تحويل الأصول المحولة إلي المحول إليه بعض المشاكل مثل استمرار احتفاظ المحول ببعض الحقوق في الأصول المحولة وفي هذه الحالة يزداد احتمال معالجة التوريق كإقتراض بضمان وتشتمل خدمات الأصول المالية علي أنشطة تحصيل المستحقات من الفوائد واصل الدين وسداد الضرائب والتأمين علي هذه الأصول ، والإستثمار والمصادرة في حالة عدم السداد ، وسداد الأتعاب المحاسبية والقانونية . وتشير الفقرة رقم (٦٣) من معيار المحاسبة الأمريكي (١٤٠) إلي إنه في حالة قيام المحول بخدمة الأصول المالية يقوم بالمحاسبة عن تلك الخدمات إما كأصل أو إلتزام في الميزانية وهنا يجب التفرقة بين ثلاث حالات وهي: أن المنافع غير كافية أي تكلفة الخدمة أكبر من منافعها تثبت علي أنها إلتزام ، أما في حالة أن المنافع تساوي التكلفة لا يتم إثباتها ، أما في حالة أن المنافع أكبر من تكلفة الخدمة فإنها تثبت أصل (علاء الدين، ٢٠١٦، ص٧١).

ويري الباحث أن المعالجة المحاسبية لعملية التوريق سواء كانت بيعاً أو تمويلاً تؤدي إلي العديد من المشاكل المحاسبية والتي قد تؤثر علي التقارير المالية لكل من المحول والمحول إليه وخاصة في الحالات التي يصعب فيها تحديد نوع العملية بيعاً أو تمويلاً مثل حالات إعادة الشراء والبيع ، حق الإستدعاء والإنهاء ،وخدمات الأصول المالية المحولة .

- المعيار المحاسبى الدولي (٣٩) IAS

صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس في مارس ١٩٩٨ وإستهدف المعيار ضرورة إعتراف المنشأة بالحقوق والإلتزامات التعاقدية في قائمه المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ، وتناول المعيار في بعض فقراته أسس المحاسبة عن عمليات التوريق باعتبارها أحد أنواع الأدوات المالية ، حيث عرف المعيار الدولي (٣٩) التوريق بأنه : عبارة عن تحويل الأصول المالية إلي أوراق مالية يتم تداولها في سوق الأوراق المالية (IAS 39). وسوف يتناول الباحث المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) علي النحو التالي :

- إلغاء الإعتراف بالأصل المالى المحول :

أشارت الفقرة (٣٥) من المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) علي أنه : يجب علي المنشأه إلغاء الإعتراف بالأصول المالية أو جزء منها وذلك فقط عندما تفقد المنشأة السيطرة علي الحقوق التعاقدية التي تشمل الأصل المالي أو جزء منها ، وإذا تم تحويل أصل مالي إلي منشأه أخري ولكن لم يحقق التحويل شروط عدم الإعتراف يقوم المحول بمحاسبة العملية علي أنها اقتراض مضمونة (IAS 39) .

- إلغاء الإعتراف بجزء من الأصل المالى المحول :

أشارت الفقرة (٤٧) من المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) علي أنه إذا قامت المنشأة بتحويل جزء من أصل مالي لآخرين بينما تحتفظ بجزء منه فإنه يجب توزيع المبلغ المسجل للأصل المالي بين الجزء المحتفظ به والجزء المباع بناءاً علي قيمتها العادلة النسبية في تاريخ البيع ويجب الإعتراف بالربح والخسارة الناتج عن التحويل ، وفي الأصول التي لا يمكن قياس القيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الأصل عندئذ يجب تسجيل ذلك الأصل بمقدار صفر مع تسجيل القيمة العادلة بكاملها للجزء المحول من الأصل (IAS 39) .

- إلغاء الإعتراف بجزء بأصل يرافقه أصل مالي جديد :

أشارت الفقرة (٥١) من المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) علي أنه: إذا قامت المنشأة بتحويل السيطرة علي أصل مالي بكامله ولكن بقيامها بذلك يخلق أصل مالياً جديداً أو يتحمل مطلوباً مالياً جديداً فإنه يجب علي المنشأة الإعتراف بالأصل المالي الجديد بمقدار القيمة العادلة

ويجب عليها الاعتراف بالربح والخسارة بناء علي الفرق بين العوائد والمبلغ المسجل للأصل المالي المباع بالإضافة إلي القيمة العادلة لأي مطلوب مالي جديد تم تحمله ،مخصوماً منه القيمة العادلة لأي أصل مالي جديد تم امتلاكه ، ومضافاً إليه أو مخصوما منه أي تعديل تم في السابق الإبلاغ عنه في حقوق الملكية ليعكس القيمة العادلة لذلك الأصل (IAS 39).

- عدم إلغاء الإعتراف بالأصل المالى المحول :

أشارت الفقرة (٣٨) من المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) علي أنه : يتم الإعتراف بالأصل المالي المحول في الحالات الآتية (IAS39) :

١- إذا لم يفقد المحول السيطرة علي الأصول المحولة .
٢- إذا كان المحول الحق في عادة شراء أو قيمة الأصل المحول بموجب شروط .
٣- إذا إحتفظ المحول بشكل جوهري بكافة المخاطر والمنافع المتعلقة بالأصل المالي المحول .

- قياس المكاسب والخسائر الناتجة عن الأصل المالي المحول (IAS 39) :

أشارت الفقرة (٤٣) من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) علي أنه يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالمكاسب والخسائر الناتجة من الفرق بين المبلغ المسجل للأصل (جزء من الأصل المحول) والتدفقات النقدية المستلمة أو المستحقة أو أي تعديل سابق تم إدراجه ضمن حقوق الملكية ليعكس القيمة العادلة للأصل وفقاً لما ورد في الفقرات (٤٧,٥١) السابقة يجب التفرقة بين حالتين الأولي : تحويل المنشأة للأصل المالي مقابل الحصول علي نقدية فيجب الإعتراف بالأرباح والخسائر في قائمة الدخل بالفرق بين القيمة العادل للأصل المباع (أو جزء منه) والقيمة الدفترية للأصل الموزعة بنسبة القيمة العادلة للجزء المباع وصافي القيمة الدفترية للأصل بالكامل ، الثانية : في حالة تحويل المنشأة للأصل المالي مقابل الحصول علي أصل مالي جديد أو تحمل إلتزام مالي فيجب الإعتراف بالأرباح والخسائر في قائمة الدخل بالفرق بين القيمة العادلة للأصل المباع (أو جزء منه) والقيمة الدفترية للأصل الموزعة بنسبة القيمة العادلة للجزء المباع من الأصل مضافاً إليها القيمة العادلة للإلتزام المالي الجديد مخصوماً منه القيمة العادلة للأصل المالي الجديد .

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)

(International Financial Reporting Standard NO 9(IFRS9)

يهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إلي وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والإلتزامات المالية والتي تساعد في تقديم معلومات هامة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية من أجل تقييم كميات وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ، وتناول المعيار أسس المحاسبة عن عمليات تحويل الأصول المالية من دفاتر المحول إلي المحول إليه وفيما يلي سوف يتناول الباحث أهم ما ورد في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) .

- الإعتراف المبدئى :

يجب على المنشأة أن تعترف بالأصل المالي والالتزام المالي في قائمة مركزها المالي فقط عندما، تصبح المنشأة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة (أنظر الفقرتين ب ٣.١.١ وب ٣.١.٢) ، ويجب أن يتم إثبات الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية ، وإلغاء الإعتراف عندما تنطبق شروطه ، بإستخدام المحاسبة علي أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة علي أساس تاريخ التسوية (انظر الفقرات ب ٣.١.٣- ب ٣.١.٦)(IFRS 9).

- إلغاء الإعتراف بالأصول المالية

يجب على المنشأة أن تلغي الإعتراف بالأصل المالي فقط عندما:

(أ) تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي٠

(ب) تحويل الأصل المالي كما هو موضح في الفقرتين(٤.٢.٣ و ٥.٢.٣) ويكون التحويل مؤهلاً لإلغاء الإعتراف (وفقاً للفقرة ٦.٢.٣)(IFRS 9)

وتحول المنشأة أصلاً مالياً عندما (IFRS 9):

(أ) تحويل الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي .

(ب) تبقي المنشأة على الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، ولكنها تتحمل إلتزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين في ترتيب يستوفي الشروط الواردة في (الفقرة ٥.٢.٣) وعندما تبقي المنشأة على الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من أصل مالي (الأصل الأصلي)، ولكنها تتحمل إلتزاماً تعاقدياً بأن تدفع تلك التدفقات النقدية إلى واحدة أو أكثر من المنشآت ('المستلمين التاليين') فإن المنشأة تعالج المعاملة على أنها تحويل أصل مالي إذا تم إستيفاء الشروط الثلاثة التالية :

١- لا يكون على المنشأة التزام بأن تدفع مبالغ إلى مستلمين تاليين ما لم تحصِّل مبالغ مُعادلة من الأصل الأصلى .

٢- يحظر على المنشأة بموجب شروط عقد التحويل بيع أو رهن الأصل الأصلي ، بخلاف ما يُعد ضماناً للمستلمين التاليين مقابل الالتزام بأن تدفع لهم التدفقات النقدية

٣- يكون على المنشأة التزام بأن ترسل أي تدفقات نقدية تحصلها نيابة عن المستلمين التاليين دون تأخير ذي أهمية نسبية وبالإضافة إلى ذلك ، لا يكون للمنشأة حق في استثمار مثل تلك التدفقات النقدية ، باستثناء الاستثمارات في النقد ومُعادلات النقد (كما هى مُعرفة في معيار المحاسبة الدولي ٧ " قائمة التدفقات النقدية ")

وعندما تحول المنشأة أصلاً مالياً (أنظر الفقرة ٤.٢.٣) ، فإنه يجب عليها تقويم إلى أي مدى تبقي على مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي ، وفي هذه الحالة (IFRS9):

(أ) إذا حولت المنشأة ما يقارب جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي ، فإنه يجب على المنشأة أن تلغي الإعتراف بالأصل المالي وأن تثبت - بشكل منفصل - أي حقوق أو التزامات أنشئت أو أُبقت عليها في التحويل على أنها أصول أو إلتزامات .

(ب) إذا أبقت المنشأة على ما يقارب جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي ، فإنه يجب على المنشأة أن تستمر في الإعتراف بالأصل المالي .

(ج) إذا لم تقم المنشأة بتحويل ، ولا بإبقاء ما يقارب جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي ، فإنه يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت قد أبقت السيطرة على الأصل المالي. وفي هذه الحالة :

١) إذا لم تكن المنشأة قد أبقت السيطرة ، فإنه يجب عليها أن تلغي إثبات الأصل المالي وأن تثبت بشكل منفصل - أي حقوق أو إلتزامات أُنشئت أو أُبقت عليها في التحويل .

٢) إذا كانت المنشأة قد أبقت السيطرة ، فإنه يجب عليها أن تستمر في الإعتراف بالأصل المالي بمقدار ارتباطها المستمر بالأصل المالي (انظر الفقرة٣,٢,١٦)(IFRS9).

ويتم تقدير تحويل المخاطر والعوائد من خلال مقارنة مخاطر المنشأة قبل التحويل وبعده مع التقلب في مبالغ وتوقيت صافي التدفقات النقدية للأصل المحول ، فتكون المنشأة قد أبقت علي ما يقارب من جميع مخاطر وعوائد الأصل المالي إذا لم يتغير تعرضها للتقلب في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل المالي بشكل جوهري نتيجة التحويل (علي سبيل المثال أن المنشأة قد باعت أصلاً ماليا يخضع لاتفاق كأن تعيد شراءه بسعر ثابت أو بسعر البيع مضافاً إليه عائد القرض وتكون المنشأة قد حولت ما يقارب جميع مخاطر وعوائد الأصل المالي إذا لم يعد تعرضها لمثل هذا التقلب جوهريا بالنسبة إلي مجموع التقلب في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصل المالي (علي سبيل المثال أن المنشأة قد باعت أصلاً مالياً يخضع لخيار واحد وهو أن يعاد شراءه بالقيمة العادلة في وقت إعادة الشراء (IFRS 9).

ويعتمد علي ما إذا كانت المنشأة قد أبقت السيطرة على الأصل المحول (أنظر الفقرة ٦.٢.٣ (ج)) (IFRS9) وأبقت قدرة المحول إليه على بيع الأصل ، فإذا كان لدى المحول إليه قدرة عملية على بيع الأصل في مجمله إلى طرف ثالث غير ذي علاقة وكان قادراً على ممارسة تلك القدرة من جانب واحد وبدون الحاجة إلى فرض قيود إضافية على التحويل، فإن المنشأة لا تكون قد أبقت على السيطرة . أما في جميع الحالات الأخرى تكون المنشأة قد أبقت السيطرة على التحويلات المؤهلة .

ويري الباحث وفقاً لما ورد في معيار التقارير المالية الدولي (٩) ، بأن عملية التوريق (تحويل الأصول المالية) تعتبر بيعاً حقيقياً إذا :

١- حولت المنشأة جميع مخاطر وعوائد الأصل المالي إلي المحول إليه وفي هذه الحالة يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي من الدفاتر .
٢- الحالات التي لا تقوم فيها المنشأة بتحويل كافة مخاطر وعوائد ملكية الأصل ، فإنه يجب علي المنشأة أن تحدد إن كانت قد أبقت السيطرة علي الأصول المالية المحولة أم لا، فإذا لم تكن المنشأة قد أبقت السيطرة علي الأصل المالي المحول فيتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر ، وبالتالي تعتبر عملية التوريق بيعاً حقيقياً .

بينما تعتبر عملية التوريق (تحويل الأصول المالية) تمويلاً إذا :

١- أبقت المنشأة السيطرة علي كافة مخاطر وعوائد الأصل المالي .
٢- أبقت المنشأة السيطرة علي الأصول المالية المحولة ، وتستمر في الإعتراف بالأصل المالي بمقدار إرتباطها المستمر بذلك الأصل .

المبحث الرابع

القياس المحاسبى لعمليات التوريق بالقيمة العادلة وأثره على جودة التقارير المالية

مفهوم التقارير المالية :

يعد مفهوم التقارير المالية أعم وأشمل من مفهوم القوائم المالية فتتضمن التقارير المالية القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة الأرباح المحتجزة ، قائمة التدفقات النقدية ،قائمة التغيرات في حقوق الملكية) بالإضافة إلي تقارير مجلس الإدارة وبعض سائل الاتصال الأخرى كالمصادر والالتزامات والأرباح المالية للمنشأة ، والمعلومات التي يجب علي المنشأة أن توصلها مثل الضرائب والمعاشات والجمارك (أبوريشة ،٢٠١٣،ص٢٩)، وتفي القوائم والتقارير المالية باحتياجات فئتان من المستخدمين (داخليين – خارجيين) علي حد سواء رغم إختلاف تطلعاتهم ومتطلباتهم في التقارير المالية (الباز،٢٠١٢،ص١٣٤) .

حيث ينص الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (٢٠١٠) علي أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرهم في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة لتخصيص الموارد ، ويتضمن مستخدمو التقارير المالية عدداً كبيراً من الموضوعات ،ويركز مجلس معايير المحاسبة الدولية علي إحتياجات المشاركين في السوق وبشكل أكثر تحديداً يعتبر المستثمرون هم الأكثر احتياجاً لمعلومات التقارير المالية ، نظراً لأنهم لا يستطيعون عادة طلب المعلومات مباشرة من الشركة ، كما تفي التقارير المالية باحتياجات مستخدمين آخرين (Palea,2013,p249) .

كما تعتبر التقارير المالية مصدراً مهماً وأساسياً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة عن أي خلل أو قصور بعد تحديد المسئولية، لذلك تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعي الشركات لتحقيقه (الوشاح ، شاهين، ٢٠١٧، ص٢٠٣).

مفهوم جودة التقارير المالية :

يعتبر مفهوم جودة التقارير المالية مفهوم نسبي يختلف بإختلاف الأهداف المطلوب الوصول إليها ، فالمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح للمنشأة يهتمون في المقام الأول بمدي نفعية معلومات التقارير المالية في إتخاذ القرارات المختلفة ،ومن جهة أخري فإن الهيئات الرقابية والتنظيمية تهتم بمدي إلتزام المنشأة بالقواعد التنظيمية والإجراءات القانونية (الدالي ،٢٠١٤،ص٢٧) .

ويتضح للباحث من خلال تحليل واستعراض الدراسات السابقة انه علي الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية ، إلا أن مفهوم جودة التقارير المالية مازال مفهوماً غامضاً ولا يوجد تعريف متفق عليه حتي الآن .

فيري (Verdi,2005,p2) أن جودة التقارير المالية هي الدقة التي تنقل بها التقارير المعلومات حول عمليات الشركة وبالأخص التدفقات النقدية المتوقعة من أجل إعلام المستثمرين بالأسهم كما هو موضح في بيان المفاهيم رقم (١) لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حيث ينبغي أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين المحتملين في إتخاذ قرارات إستثمارية ومعلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في تقييم المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية .

ويري (Beest, et al., 2009, p. 4) أن جودة التقارير المالية هي مفهوم واسع لا يشير فقط إلي المعلومات المالية ولكنه يشير أيضا إلي الإفصاحات وغيرها من المعلومات غير المالية المفيدة في صنع القرار ، لذلك فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) (٢٠٠٨) يعرب صراحاً عن رغبته في بناء نظام شامل كأداة لقياس وتقييم جودة التقارير المالية مع مراعاة جميع الأبعاد من فائدة القرار ، ومن ثم فإن أداة القياس هذه تعتبر كل الخصائص النوعية التي تحدد مدي فائدة القرار المالي .

ويري (صالح، ٢٠١٠، ص٣٩٣) أن جودة التقارير المالية ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها ، مع خلوها من التحريف والتضليل ، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يساعد علي تحقيق الهدف من استخدامها .

ويري (الزمر ،٢٠١٢،ص١٢٤٠) أن مفهوم جودة التقارير المالية ينطوي علي خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير بما يجعل هذه المعلومات ذات فائدة كبيرة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية .

كما يري (Renkas, et al., 2016, p. 1) أن جودة التقارير المالية هي انعكاس منظم للحالة المالية والأداء المالي للمنشأة ، وبالتالي يمكن اعتبارها مجموعة من المكونات تتمثل في جودة المعلومات المالية ، وجودة عرض المعلومات المالية .

ويشير (Tang, et al., 2016, p231) أن جودة التقارير المالية مدي توفير التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول المواقف المالية الأساسية والأداء الإقتصادي للمنشأة .

ويرى الباحثون أن جودة التقارير المالية هي مدي إلتزام معدي التقارير المالية بالمعايير المحاسبية والأخلاقية عند إعدادها ، وما تتضمنه هذه التقارير من معلومات مفيدة لمستخدميها تؤثر علي قراراتهم الحالية والمستقبلية .

ويتفق الباحث مع (ريشو ، ٢٠١٣، ص١٥٧) أن التقارير المالية يجب أن يتم التعامل معها باعتبارها منتج يتم تقديمه لمستخدمي هذه التقارير فبالتالي يجب أن يقدم هذا المنتج للعميل كل ما يساعده علي تحقيق أهدافه ، وأن تكون هذه التقارير لديها القدرة علي أن تعكس حقيقة الأوضاع الإقتصادية للشركة لذلك ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية وتجنب ممارسات إدارة الأرباح بكافه أساليبها ، كما أن جودة التقارير المالية لا تتوقف فقط علي السلوك الأخلاقي من جانب الإدارة والإحتراف المهني من جانب المحاسبين عند إعداد التقارير المالية ، وإنما

تتوقف أيضاً علي التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية من مجالات وثغرات وبدائل إختيار يمكن من خلالها أن يكون من السهل علي الإدارة أن تتلاعب بجودة التقارير المالية .

مداخل تقييم جودة التقارير المالية :

تناولت الكثير من دراسات الفكر المحاسبي مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية كالتالي :

١- مدخل جودة معايير المحاسبة :

تتمثل جودة معايير المحاسبة في قدرتها علي إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات ويمكن مقارناتها من سنة لأخري ومن شركة لأخري، وبالتالي فإن جودة معايير المحاسبة تنعكس علي جودة التقارير المالية لأنه ينتج عن ذلك تقارير مالية تتصف بالإفصاح الكامل ، شفافية أكثر ، وتكون قابلة للمقارنة (المدثر،٢٠٠٧،ص١٩).

٢- مدخل جودة الأرباح :

هناك شبه إجماع بين الباحثين علي أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الأرباح ، حيث أن جودة الربح هي مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية ، والأخير هي مؤشر علي جودة معايير المحاسبة ، وربط جودة التقارير المالية بجودة الربح له بعض المزايا علي المستوي الميداني ، كما تقاس جودة الربح بمدي تعبير الربح المحاسبي المفصح عنه عن الربح الإقتصادي الغير منظور (المدثر ،٢٠٠٧،ص١٩-٢٠) .

٣- مدخل حماية المساهم أو المستثمر :

ويتم الحكم علي جودة المعلومات المحاسبية ، وبالتالي جودة التقارير المالية ، من خلال مدي وضوح المعلومات وتكاملها ، أي أنه يهتم بخاصية واحدة فقط لجودة المعلومات وهي الإفصاح العادل والكامل للتقارير المالية (علي ،٢٠١٥،ص٣٦٣) .

٤- المدخل النفعى (احتياجات المستخدمين) :

يركز هذا المدخل علي ربط جودة التقارير المالية بالمنفعة التي يحصل عليها مستخدمو التقارير المالية من خلال المعلومات الواردة بها (صالح وآخرون ،٢٠١٦، ص٥٩٣).

عناصر جودة التقارير المالية :

وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، فإن المبدأ الأساسي لتقييم جودة التقارير المالية يرتبط بأهداف هذه التقارير وجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية ، ولتحقيق مستوي عالي من الجودة يجب أن تكون معلومات التقارير المالية ملاءمة وممثلة تمثيلا صادقاً ، قابلة للمقارنة ،يمكن التحقق منها في الوقت المناسب ، وقابلة للفهم ،وأن تكون التقارير المالية شفافة وليست مضللة للمستخدمين ، ناهيك عن أهمية الدقة والقدرة علي التنبؤ بها (Herath,et al,2017,p4) .

وحتي يتم قبول معلومات التقارير المالية علي أنها مفيدة لاتخاذ الكثير من القرارات الإقتصادية ،يجب أن تحتوي المعلومات علي مجموعة من الخصائص النوعية حتي تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين (السعيد وآخرون ،٢٠١٣،ص٢٩) .

وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية كما حددها مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠١٠) فيما يلى : (Renkas, et al., 2016, p.3).

(أ) الملاءمة (Relevance) :

تكون المعلومات ملاءمة إذا كان بإمكانها التأثير علي قرارات المستخدمين،حيث يجب أن لا يقتصر إعداد التقارير المالية للشركات علي تمثيل الأحداث التي وقعت فقط بل يجب أن تشتمل أيضاً علي معلومات مستقبلية ، ولتحقيق هذا الهدف يشتمل المفهوم الأساسي للملاءمة علي مفهوم القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية ، وبالتالي فإن المعلومات ذات قيمة تنبؤية إذا كانت تساعد المستخدمين علي تقييم التأثيرات المحتملة للأحداث الماضية والحالية والتأثيرات علي التدفقات النقدية المستقبلية ، والقيمة التأكيدية إذا كانت تساعد المستخدمين علي مقارنة الأداء

الحالي بالنتائج المخطط لها ، والقيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية هي مفاهيم مترابطة في كثير من الأحيان ، فالمعلومة قد يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة تأكيدية أيضا وبالتالي ينبغي أن تحدد ملاءمة إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير التالية ،تركيز التقارير علي المستقبل ، توافر معلومات تنبؤية ، توافر معلومات حول الشركة والمخاطر المحتملة ،الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتأثير الأحداث الماضية المهمة علي الشركة .

(ب) التمثيل الصادق (True representation) :

يعني التمثيل الصادق أن المعلومة تعكس الواقع الإقتصادي الحقيقي للشركة ، والمعلومات المتعلقة بالظاهرة الإقتصادية والتي يتم تقديمها في التقارير المالية يجب أن تتسم بثلاثة خصائص :

١- الإكتمال : هو توافر جميع المعلومات المتعلقة بالظاهرة الإقتصادية بما في ذلك الأوصاف والتوضيحات اللازمة والتي يطلبها المستخدمون من أجل الفهم الشامل .

٢- الحيادية : الحيادية في تقديم المعلومات يعني أن المعلومات لا يجب أن تقلل من أهمية حدث معين أو المبالغة فيه ،أو تتلاعب برأي مستخدمي التقارير المالية بأي طريقة أخري وفي نفس الوقت لا يعني حياد المعلومات أنها لا تسعي لتحقيق هدف معين بل علي العكس من ذلك فإن المعلومات الواردة في التقارير المالية يجب أن تؤثر علي قرارات المستخدمين .

٣- خالية من الأخطاء : أن مفهوم خالية من الأخطاء لا يعني مجرد عدم وجود أخطاء في وصف الظاهرة بل يتطلب الأمر أيضاً عدم وجود أخطاء عند تجهيز المعلومة .

وتتمثل الخصائص النوعية والتي تعزز من فائدة المعلومات الملائمة والتمثيل الصادق وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الآتي : (عوض، ٢٠١٣، ص١٥٦)

١- القابلية للمقارنة : وهي إمكانية قيام المستخدمين بمقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخري سابقة لنفس المنشأة ، كذلك إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمنشأة والقوائم المالية لمنشآت آخري .

٢- القابلية للتحقق : تعني ضرورة التحقق من أن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الإقتصادية التي يقصد تمثلها .

٣- الوقت المناسب : وهي تقديم المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها عندما يحتاجون إليها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة في الوقت المناسب أو تم التراخي في تقديمها لفترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها ، وعند تقييم جودة التقارير المالية يتم تقييم التوقيت باستخدام الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجع .

٤- القابلية للفهم : وهي قابلية المعلومات للفهم من قبل المستخدمين بشرط توافر مستوي معقول من المعرفة .

ويري (حسين، ٢٠١٥، ص٢٦٠) ضرورة توافر خاصيتي الملاءمة والتعبير الصادق في المعلومات المحاسبية لأن من دونهما أو في غياب إحداهما تفقد المعلومات المحاسبية قيمتها ، لان هناك علاقة متداخلة بين تلك الخاصيتين وتوافرهما معاً ، حيث من الصعب تجاهل خاصية علي حساب الأخرى بصفتهما الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ، ولا يمكن تصور جدوى المعلومات المحاسبية لمستخدميها إلا في ضوء اتصافها بهذه الخصائص .

كما يري (المليجي ،٢٠١٦،ص٢١٤) أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتوازن بينها يعتبر نقطة البداية لتحقيق جودة التقارير المالية ، كما أنها تعطي مؤشرات ودلالات يمكن للمستخدمين الإعتماد عليها عند إجراء التنبؤات واتخاذ القرارات .

ويري الباحث أن الخصائص الأساسية للمعلومات المالية (الملائمة والتمثيل الصادق) والتي أقرها مجلس معايير المحاسبة الدولية هي خصائص ملزمة فإذا لم تستوفي التقارير المالية

للمنشأة علي واحدة منها علي الأقل ستفقد التقارير المالية جودتها ، كما أن الخصائص المعززة للمعلومات المالية (القابلية للمقارنة - القابلية للتحقق – الوقت المناسب – القابلية للفهم) هي خصائص تهدف إلي تعزيز فائدة المعلومات المالية ولكنها لا تحل محل الخصائص الأساسية (الملاءمة – التمثيل الصادق) بمعني آخر أنها تعمل علي تحسين جودة معلومات التقارير المالية عندما يقل مستوي الملاءمة والتمثيل الصادق لمعلومات التقارير المالية ، لذلك يجب أن يتوافر في التقارير المالية العديد من المعايير حتي يتم إعتبارها ذات جودة عالية ، لأن جودة التقارير المالية تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمجموعات مختلفة من المستخدمين والتي تؤثر علي قراراتهم الحالية والمستقبلية .

شكل (٢)
الخصائص النوعية للمعلومات المالية

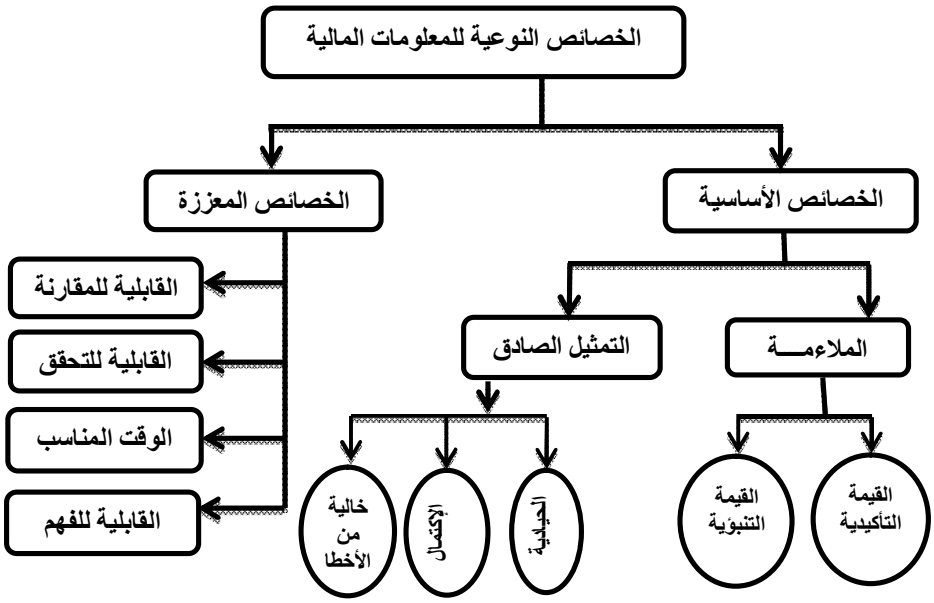

الشكل من / إعداد الباحث

- تأثير القياس المحاسبى لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية :

يتناول الباحثون تأثير استخدام القيمة العادلة في عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وذلك من خلال التالي :

- تأثير القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- تأثير استخدام القيمة العادلة في قياس الأصول محل التوريق علي جودة التقارير المالية .
- تأثير القيام بعمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

- تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

أوصي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB,2005) بأن إعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب إختبار أثرها علي أربعة خصائص أساسية من شأنها جعل

المعلومات المحاسبية مفيدة للمستثمرين وهي (القابلية للفهم – الملاءمة – الموثوقية والإعتمادية – القابلية للمقارنة (محمد ، ٢٠١٣، ص١٣١٢).

ويأتي دور معلومات القيمة العادلة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية ، من الخصائص المميزة التي تتمتع بها القيمة العادلة وما ينتج عنها من معلومات حيث أن الإعتماد علي المعلومات التي لا تتصف بالجودة يكون أخطر علي القرارات من عدم توفير مثل هذه المعلومات(جازيه ، ٢٠١١، ص٨٣) .

وفيما يلي علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال الجدول التالي :

أولاً : الملاءمة Relevance .. وتتكون من :

جدول (٢)

علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص	القيمة العادلة
١- القيمة التنبؤية	توفر معلومات لها قيمة مضافة في مجال تفسير الأسعار والعوائد الحالية وتقدير سعر شراء الأصول والتنبؤ بالإيرادات المستقبلية واستمرار أو عدم استمرار المنشأة.
٢- القيمة التأكيدية	توفر معلومات عن التغيرات في القيمة والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة المبنية علي أساس ظروف إقتصادية معينة.

ثانياً : التمثيل الصادق True representation .. ويتكون من :

الخصائص	القيمة العادلة
- الحيادية	توفر معلومات خالية من التحيز في القياس إذا ما تم إعدادها علي أسس موضوعية وتم مراجعتها بدقة وإلا أصبحت التقديرات متحيزة .
- الإكتمال	تعطي معلومات تنبؤية وتقديرية تحت ظروف عدم التأكد مما يجعل المعلومة قد لا تكون مكتملة ويجب توخي الحذر فيها ضمن حدود الأهمية النسبية .
- خالية من الأخطاء	توفر معلومات خالية من الأخطاء في إذا ما تم تقديرها بناءاً علي أسعار سوق نشطة ويجب توخي الحذر إذا ما تم تقديرها بناءاً علي أساليب تقييم أو تقديرات شخصية فقد تكون المعلومة بها بعض الأخطاء .

ثالثاً : الخصائص المعززة

الخصائص	القيمة العادلة
١- القابلية للمقارنة	- تزيد من القابلية للمقارنة بين المنشآت عندما يتم قياس القيمة العادلة بصورة يمكن الإعتماد عليها . - تحسن من القابلية للمقارنة في حالة التوسع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية . - تساعد علي الإتساق بدرجة كبيرة في حالة استخدام القيمة العادلة بصورة مستمرة والإعتماد علي مدخل واحد للتقييم .
٢- القابلية للتحقق	- تتطلب تقدير القيمة السوقية وهذه التقديرات تضعف من القابلية للتحقق . - علي الرغم من ذلك تستخدم كأساس للتقييم في الحالات الآتية : الإندماج - الشراء الجماعي – الأصول المتبرع بها – المبادلة .
٣- الوقت المناسب	- توفر معلومات وقتية ومستمرة ومفيدة لأصحاب المصلحة في المشروع في تقييم الأصول والاندماجات،وبالتالي يكون لها تأثير علي عملية إتخاذ القرار .
٤- القابلية	- هناك صعوبة في فهم طبيعة البيانات التي تحتويها التقارير المالية من ناحية وكيفية

للفهم	عرضها من ناحية آخري . - محدودية قدرات وضعف ثقافة مستخدمي التقارير المالية المعدة علي أساس القيمة لعدم وجود الإرشادات الكافية بالقياس والإفصاح عنها.

المصدر : (تامر صالح ،٢٠٠٩، ص٦٢-٦٤) - (جازية ،٢٠١١، ص١٢٧-١٢٩) بتصرف من الباحث

- تأثير إستخدام القيمة العادلة في قياس الأصول محل التوريق علي جودة التقارير المالية:

تحمل القيمة العادلة عنصرين من التقلبات ، التقلب الناتج من تذبذب أسعار السوق وأخطاء التقدير وبالتالي سيتم تمرير تلك التقلبات في الأرباح ووفقاً للتسلسل الهرمي للمستويات الثلاثة يتم إستخدام مدخلات المستوي الأول والثاني وفقاً للأسعار المدرجة في السوق ويكون خطأ التقدير لتقلبات القيمة العادلة ضئيلاً ومدفوعاً بشكل رئيسي من قبل الأسواق عندما يكون السوق متقلب ، وبالتالي لا يعتبر التقلب في الأرباح ناتج عن القيمة العادلة بل هو إنعكاس الواقع الإقتصادي الذي ينبغي الإعتراف به في القوائم المالية ،وعندما تكون الأصول و الإلتزامات المالية لا يتم تداولها في سوق نشط وأسعار السوق غير متوفرة فيجب تقدير القيمة العادلة بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصول والالتزامات بمعدل خصم مناسب ، وعندما يتم الإعتماد علي مدخلات المستوي الثالث والذي يتطلب تقديرات القيمة العادلة فإن الخطأ في التقدير يمكن أن يؤدي إلي تباين في القيمة العادلة والأرباح (Sun,2015,p 672- 673) .

وتلعب تقديرات القيمة العادلة دوراً غير مباشراً في محاسبة توريق الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالية الأمريكي ١٤٠ لسنه ٢٠٠٠م ، والذي يتطلب أن يتم توزيع القيمة الدفترية لمجموع الأصول المحولة إلي أصول مالية مورقة وأصول مالية محتفظ بها بالإعتماد علي القيمة العادلة النسبية للجزئين وعادة ما تكون القيمة العادلة للجزء المحول مساوي لسعر المعاملة ،كما يجب أن يتم تقدير القيمة العادلة للجزء المحتفظ به ،وفي الغالبية العظمي من معاملات التوريق يتجاوز مجموع هاتين القيمتين القيمة الدفترية لمجموع الأصول المورقة قبل التوريق مباشرة والذي ينتج عنه مكاسب التوريق ، ويتعلق التوريق فقط بالجزء المورق وليس بالجزء المحتفظ به ، ويتعلق القياس اللاحق للجزء المحتفظ به علي طبيعة إختيار الإدارة لطريقة المحاسبة فيمكن تصنيفها علي أنها محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق ، أو متاحة للبيع، أو المتاجرة طبقاً لبيان معيار المحاسبة رقم ١١٥ (مجلس معايير المحاسبة المالية ١٩٩٣) وتقاس الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالتكلفة الأصلية مع إعتبار تغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل الأخر واعتبار إنخفاض القيمة في صافي الدخل ،وتقاس الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة مع إعتبار تغيرات القيمة العادلة في صافي الدخل ، ومع ذلك فإن كيفية القياس اللاحق للجزء المحتفظ به ليس له علاقة بتحديد دخل التوريق ، وتقوم القياسات المبدئية للجزء المحتفظ به بالتأثير علي مكسب أو خسارة التوريق ، وبما أن القيمة العادلة للجزء المحتفظ به توثر فقط بطريقة غير مباشرة علي مقدار المكاسب الناتجة عن التوريق ، فإن تقدير القيمة العادلة يقدم فقط فرصة محدودة لإدارة الأرباح المرتبطة بدخل التوريق . (Barth and Tayler, 2010, p. 27)

وبالتالي يمكن لتقديرات القيمة العادلة أن يكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية علي جودة المعلومات المحاسبية فبالنظر إلي مكاسب توريق الأصول القائمة علي التقييم التقديري للقيمة العادلة قد يؤثر علي جودة المعلومات المحاسبية ، حيث أن تقدير القيمة العادلة للأوراق المالية المحتفظ بها يتطلب من الإدارة وضع افتراضات حول ظروف السوق المستقبلية مثل أسعار الخصم ، ومعدلات الدفع المسبق ، هذه الافتراضات توفر للإدارة السلطة التقديرية لتحديد المكاسب الناتجة عن التوريق ، ونظراً لعدم إمكانية التحقق من شروط السوق في المستقبل تعتبر السلطة التقديرية التي توفرها القيمة العادلة أداة لإدارة الأرباح(Cheng,2012,p 535).

ويستخلص الباحث مما سبق أن إستخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق بالإعتماد علي مدخلات المستوي الأول والثاني قد يؤثر تأثيرا إيجابيا علي جودة التقارير المالية المنشورة لأن تقدير القيمة العادلة وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط توفر المزيد من الشفافية في المعلومات المقدمة عن مخاطر الإئتمان المصاحبة لعمليات التوريق ،كما أنها توفر المعلومات الكاملة عن الظروف الإقتصادية للسوق والتدفقات النقدية المستقبلية ،ومساعدة الإدارة في التعرف علي الظروف المستقبلية التي قد تواجها مثل معدلات الدفع المسبق ،ومعدلات التخلف عن السداد ، بينما يعتقد الباحثون أن الإعتماد علي مدخلات المستوي الثالث والتي تتطلب التقييم التقديري للقيمة العادلة بناءا علي الإفتراضات التي تضعها الإدارة قد تؤثر تأثير سلبياً علي التقارير المالية المنشورة لأنها فرصة للمديرين لإدارة الأرباح لتحقيق المزيد من المكافآت والوصول إلي الأرباح المطلوبة عن طريق التلاعب بالمكاسب الناتجة عن عمليات التوريق ،وبالتالي فإن تقديرات القيمة العادلة بناءاً علي مدخلات المستوي الثالث أقل موثوقية بسبب عدم إمكانية التحقق منها مقارنة بمدخلات المستوي الأول والثاني .

لذلك فإن الطبيعة التقديرية لمحاسبة القيمة العادلة لا ينبغي تجاهلها ، ويجب أن تأخذ الآثار الحقيقية لهذه المشكلة في الاعتبار عند وضع الهيئات للمعايير ، هذه العيوب في القيمة العادلة يمكن أن تؤثر سلباً علي القواعد المحاسبية لتوريق الأصول الذي تلقي أيضاً الكثير من النقد واللوم مع بداية الأزمة المالية الأخيرة (Shelih,2018,P28)

- تأثير القيام بعمليات التوريق علي جودة التقارير المالية :

يمكن القول أن عمليات التوريق قد تؤثر علي جودة التقارير المالية ، حيث يستخدم التوريق في علاج خلل الهياكل المالية خاصاً في ظل ظروف الكساد الإقتصادي ، وانخفاض معدل العائد علي الأصول ، وعدم مرونة الهياكل المالية ، وإرتفاع المخاطر المالية ، وتتضح أهمية المعلومات المحاسبية التي يحتاجها مستخدمو التقارير المالية عن عمليات التوريق في إتخاذ القرارات الإقتصادية وتحديد عوائد الأسهم والسندات في الأسواق المالية ،وبالتالي فإن عملية التوريق لها أثر مباشر علي التقارير المالية ومن ثم مستخدمي التقارير المالية ،حيث أن هناك العديد من المتغيرات المحاسبية المصاحبة لعمليات التوريق (أصول مورقة ، مكاسب وخسائر عمليات التوريق ، إيراد الخدمة ،أصول محتفظ بها)، وغير ذلك من المعلومات المحاسبية والتي لها إنعكاسات إيجابية وسلبية علي التقارير المالية ، كما أن عمليات التوريق لها تأثير مباشر علي بعض عناصر المركز المالي ونتائج الأعمال ،وبالتالي لها أثر علي المؤشرات المحاسبية ،حيث تؤثر في الربحية الإقتصادية والمحاسبية من ناحية والسيولة من ناحية أخري وكذلك هيكل التمويل ومدي توازنه (يوسف، ٢٠٠٥،ص ص ١٢٩-١٣٠).

ويتضح مدي تأثير عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية من بداية الإعتراف بعمليات التوريق في القوائم المالية ، حيث يتم الإعتراف بالآثار المالية المترتبة علي عمليات التوريق وفقاً لمدخلين: المدخل الأول التمويل خارج الميزانية OFF-Balance Sheet Finance المدخل الثاني التمويل داخل الميزانية ON–Balance Sheet Finance

المدخل الأول : التمويل خارج الميزانية

لا يتم الإعتراف بعمليات التوريق ويتم إستبعادها وبالتالي لا تدرج الأصول والخصوم الناتجة في الميزانية ، وهذا المدخل ينقص من مصداقية القوائم المالية ومن أمانة تمثيل المعلومات الإقتصادية للواقع الإقتصادي ، لأنه يهتم بالشكل القانوني لعمليات التوريق علي حساب الجوهر الإقتصادي ، الأمر الذي يترتب عليه إدراج عمليات التوريق ضمن الإيضاحات المتمة للقوائم المالية ، وبالتالي لا يعطي مراقب الحسابات البنود الخاصة بعمليات التوريق الإهتمام الكافي واللازم لها . (شهيب ، ٢٠٠٩، ص١٢٨)

ويري الباحث في بعض الأحيان قد يلجأ المديرين إلي مدخل التمويل خارج الميزانية للاعتراف بعمليات التوريق كوسيلة لإدارة الأرباح والتأثير علي صافي الربح المحاسبي ، الأمر الذي يترتب عليه التأثير علي جودة التقارير المالية وعلي قرارات المستخدمين التي تعتمد علي المعلومات المالية المتعلقة بعمليات التوريق كالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر المالية .

المدخل الثاني : التمويل داخل الميزانية

طبقاً لهذا المدخل تدرج الأصول والإلتزامات الناتجة عن عمليات التوريق في صلب الميزانية ، حيث ينص المعيار الدولي ٣٩ علي أنه يجب علي الشركة الإعتراف بالأصل المالي أو الإلتزام المالي في ميزانيتها عندما تصبح طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية ، وبالتالي فإن الإعتراف بالأصول والإلتزامات الناتجة عن عمليات التوريق في صلب الميزانية العمومية يجعل الإفصاح عن القوائم المالية أكثر إكتمالاً كما سيقدم فائدة أكبر لمستخدمي التقارير المالية كما أنه يعبر عن حجم المخاطر المرتبطة بها مما يجعل مراجع الحسابات من بذل العناية المهنية المطلوبة في مراجعة تلك الآثار المالية المترتبة علي عمليات التوريق (عبدالله ، ٢٠٠٨، ص ٢٩).

ويري الباحث أن إستخدام هذا المدخل بشأن عمليات التوريق قد يوفر معلومات مالية أكثر مصداقية وحيادية وتمثل الواقع الإقتصادي للمنشأة ، وبالتالي تؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية وصعوبة اللجوء لممارسات إدارة الأرباح من خلال القيام بعمليات التوريق .

كما يظهر تأثير التوريق علي جودة التقارير المالية عندما تقوم الشركة بالمحاسبة عن عملية التوريق كبيع وبالتالي يتم القيام بإجراء إفتراضات لمعدلات الدفع المسبق والمخاطر الإفتراضية بين مختلف الشرائح هذه الإفتراضات قد يكون لها تأثير علي أرباح التقارير المالية

كذلك قد يكون هناك حوافز قوية لقيام المديرين بعمليات التوريق وخاصة عندما تكون أرباح الشركات ما قبل التوريق منخفضة فمن المتوقع أن يواجه المديرين مسألة قانونية من جانب المراجعين والمستثمرين وكذلك إحتمالات عدم تلقي مكافآت وحوافز مما يتطلب القيام بممارسات المحاسبة الإبتكارية لعمليات التوريق للوصول إلي أرباح معينة .

ويتضح للباحث مما سبق أن التوريق يعتبر أداه مثالية إذا أحسنت إستغلالها لأنه يساعد علي زيادة نسبة السيولة وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات ، ويعتبر أداة مفيدة من أدوات التمويل التي تعمل علي زيادة الإستثمارات وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية وجذب الكثير من المستثمرين ، إلا أن التوريق به بعض الثغرات التي تؤثر علي جودة التقارير المالية ، حيث يمكن للشركات المحولة أن تخلق العديد من الاستثمارات خارج الميزانية ، وبالتالي يظهر المركز المالي للشركات بشكل غير حقيقي في السوق ،ووجود أنشطة إقتصادية غير معترف بها في التقارير المالية ، ووجود قوائم لا تعبر بصدق وعدالة عما تحتويه قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، كما أنه قد يؤدي إلي إستخدام أساليب الغش والخداع والمحاسبة الإبتكارية مما يفقد ثقة المستخدمين في التقارير المالية وبالتالي فقد الثقة في النظام المحاسبي ككل والبحث عن مصادر بديلة للمعلومات المالية ،وهذا ما تشير إليه النتائج التي توصلت إليها دراسة (Dechow, et al., 2008, p.33) إلي أن المكاسب الناتجة عن عمليات التوريق قد تستخدم لإدارة الأرباح ويتم تعويض المديرين التنفيذيين عن هذه المكاسب كما لو كانت جزءاً من دخل منتظم علي الرغم من أن المكاسب قد لا تتحقق نقداً .

المبحث الخامس
الدراسة الميدانية

مقدمة :

استكمالاً لما تناوله الباحث في المباحث السابقة من التأصيل النظري للقياس المحاسبي لعمليات عمليات التوريق بالقيمة العادلة وأثر ذلك علي جودة التقارير المالية، فإن هذا الفصل يتناول الدراسة الميدانية وذلك لقياس تأثير القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية وذلك من خلال قياس تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وقياس مدي تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية، ويتناول الباحث في هذا الدراسة الميدانية وذلك من خلال تحليل واستقراء آراء المختصين بهذا المجال ، وتتناول الدراسة الميدانية النقاط الآتية :

- فروض الدراسة الميدانية .
- هدف الدراسة الميدانية .
- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية .
- خصائص عينة الدراسة .
- تصميم أداة البحث .
- اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة .
- الرموز الإحصائية المستخدمة .
- الأساليب الإحصائية المستخدمة .
- نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض.

فروض الدراسة الميدانية :

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتحقيقا للهدف منها يمكن صياغة فروض الدراسة في صورتها العدمية كما يلي :

الفرض الأول : ينص الفرض الأول للدراسة علي أنه .. " لا تؤثر مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية " .

الفرض الثانى : ينص الفرض الثاني للدراسة علي أنه .. " لا تؤثر طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية " .

الهدف من الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية في اختبار فروض الدراسة وذلك من خلال التعرف علي آراء فئات عينة الدراسة حول تأثير القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية .

وفي سبيل تحقيق الهدف الرئيسي تتناول الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١- تحديد تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .
٢- تحديد تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :

في ضوء تحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختيار عينة الدراسة والمكونة من ١٨٣ فرد . وقام الباحث بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء على مفردات العينة والتي شملت ٥ فئات هم (مصرفي ، مراقب ، نائب مدير إدارة ، مدير إدارة ، مدير عام) .

ولقد روعي عند اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن تكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العلمية والعملية، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء والإجابة عنها ، والجدول التالي يوضح عدد استمارات الاستقصاء المرسلة والمستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي .

جدول (٣)

فئات عينة الدراسة وحجم استمارات الاستقصاء المرسلة والمستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي

بنود العينة	الاستمارات المرسلة	الاستمارات المستلمة	نسبة الاستمارات المستلمة إلي المرسلة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات الصحيحة	الاستمارات الخاضعة للتحليل الإحصائي	
						العدد	النسبة
بنك مصر	٢٥	٢٣	%٩٢	١	٢٢	٢٢	%١٢
البنك الأهلي المصري	٢٨	٢٦	%٩٢.٨	٢	٢٤	٢٤	%١٣.١
البنك العقاري المصري العربي	٢٣	١٨	%٧٨.٣	١	١٧	١٧	%٩.٣
البنك الزراعي المصري	٢٤	٢٢	%٩١.٧	١	٢١	٢١	%١١.٥
بنك القاهرة	٢٧	٢٥	%٩٢.٦	٢	٢٣	٢٣	%١٢.٦
المصرف المتحد (مصر)	٢٠	١٨	%٩٠	٢	١٦	١٦	%٨.٧
البنك التجاري الدولي	١٩	١٧	%٨٩.٥	٣	١٤	١٤	%٧.٦
البنك الأهلي المتحد	٢٢	٢٠	%٩٠.٩	١	١٩	١٩	%١٠.٤
بنك التعمير والإسكان	٢٠	١٦	%٨٠	١	١٥	١٥	%٨.٢
البنك المصري لتنمية الصادرات	١٧	١٣	%٧٦.٥	١	١٢	١٢	%٦.٦
الإجمالي	**٢٢٥**	**١٩٨**	**%٨٨**	**١٥**	**١٨٣**	**١٨٣**	**%١٠٠**

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى

خصائص عينة الدراسة :

بالنسبة للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية وذلك بهدف التعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة ، وذلك كالآتي :

أولاً : بالنسبة للحالة الوظيفة

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للحالة الوظيفية وذلك كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (٤)

التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير الحالة الوظيفية

الفئات	مصرفي		مراقب		نائب مدير إدارة		مدير إدارة		مدير عام		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة

إجمالي	٤٨	%٢٦.٢	٥٠	%٢٧.٣	٤٥	%٢٤.٦	٢٥	%١٣.٧	١٥	%٨.٢	١٨٣	%١٠٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذى يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا للحالة الوظيفية فنجد أن (٤٨) مفردة بنسبة ٢٦.٢% من حجم عينة الدراسة يعملون مصرفيين ، في حين نجد أن (٥٠) مفردة بنسبة ٢٧.٣% من حجم عينة الدراسة يعملون كمراقبين ، كما نجد أن (٤٥) مفردة بنسبة ٢٤.٦% من حجم عينة الدراسة يعملون نائب مدير إدارة ، وأيضاً نجد أن (٢٥) مفردة بنسبة ١٣.٧% من حجم عينة الدراسة يعملون كمدير إدارة، وأخيراً نجد أن (١٥) مفردة بنسبة ٨.٢% يعملون في وظيفة مدير عام، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديها الإلمام الكافي بموضوع الدراسة .

ثانياً : بالنسبة للمؤهل العلمى

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي وذلك كما هو موضح بالجدول رقم التالي :

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمى

الفئات	بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إجمالي	١٣٧	%٧٤.٩	٤٠	%٢١.٩	٦	%٣.٣	١٨٣	%١٠٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى

من الجدول السابق والذى يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي فنجد أن (١٣٧) مفردة بنسبة ٧٤.٩% من حجم عينة الدراسة حاصلون علي درجة بكالوريوس، في حين نجد أن ٤٠ مفردة بنسبة ٢١.٩% من حجم عينة الدراسة حاصلون علي درجة ماجستير ، كما نجد أن (٦) مفردات بنسبة ٣.٣% من حجم عينة الدراسة حاصلون علي درجة دكتوراه ، وهذا يدل أيضاً على أن العينة التي تم إجراء الدراسة عليها يتوقع أن يكون لديها المعرفة المطلوبة عن موضوع الدراسة .

ثالثاً : بالنسبة للتخصص

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للتخصص وذلك كما هو موضح بالجدول رقم التالي :

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير التخصص

الفئات	محاسبة		إدارة أعمال		أخري		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إجمالي	١٠٧	%٥٨.٥	٥٣	%٢٩	٢٣	%١٢.٦	١٨٣	%١٠٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذى يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص فنجد أن (١٠٧) مفردة بنسبة ٥٨.٥% من حجم عينة الدراسة تخصصهم في المحاسبة، في حين نجد أن (٥٣) مفردة بنسبة ٢٩% من حجم عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال، كما نجد أن(٢٣) مفردة بنسبة ١٢.٦% من حجم عينة الدراسة لهم تخصصات أخري،

وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة لديهم المؤهلات العلمية التي تمكنهم من فهم موضوع الدراسة .

رابعاً : بالنسبة للخبرة العملية

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للخبرة العملية وذلك كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية

الفئات	أقل من ٥ سنوات		من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات		من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة		من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة		أكثر من ٢٠ سنة		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إجمالي	٣٢	%١٧.٥	٤٨	%٢٦.٢	٤٧	%٢٥.٧	٣٠	%١٦.٤	٢٦	%١٤.٢	١٨٣	%١٠٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذى يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة وفقاً للخبرة العملية فنجد أن ٣٢ مفردة بنسبة٥.١٧% من حجم عينة الدراسة لديهم خبرة أقل من (٥) سنوات، في حين نجد أن (٤٨) مفردة بنسبة ٢٦.٢% من حجم عينة الدراسة لديهم خبرة من (٥) سنوات إلي أقل من(١٠) سنوات، كما نجد أن (٤٧) مفردة بنسبة ٢٥.٧% من حجم عينة الدراسة لديهم خبرة من (١٠) سنوات إلي أقل من (١٥) سنة ، وأيضا نجد أن (٣٠) مفردة بنسبة ١٦.٤% من حجم عينة الدراسة لديهم خبرة من (١٥) سنة إلي أقل من (٢٠) سنة، أخيراً نجد أن(٢٦) مفردة بنسبة ١٤.٢% من حجم عينة الدراسة لديهم خبرة أكثر من(٢٠) سنة، أي نلاحظ أن معظم أفراد العينة لديهم خبره جيده في مجال العمل المحاسبي حيث نجد أن ٨٢.٥% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبره أكثر من (٥) سنوات وهذا ينعكس بدوره علي قدره أفراد العينة علي فهم أسئلة الاستقصاء والإجابة عليها بدقة .

تصميم أداة البحث :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استمارة الاستقصاء كأحد أدوات جمع البيانات وقام بإعداد الأسئلة التي تكونت لديه بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لموضوع الدراسة ولقد حاول الباحث مراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة الأسئلة وذلك من خلال الآتي :

١- توضيح بعض المصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة .

٢- الحصول على معلومات عامة من أفراد العينة تتعلق بالوظيفة والتخصص والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

٣- تم الاعتماد في تصميم قائمة الاستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي وذلك لقياس إجابات أفراد العينة ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٨)

التصنيف وفقاً لمقياس ليكرت

التصنيف	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

وقد تم تقسيم استمارة الاستقصاء إلى عدة أجزاء :

١- الجزء الأول : تعريف المصطلحات الواردة في قائمة الاستقصاء .

٢- الجزء الثاني : أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن الأشخاص الذين قاموا بتعبئة استمارة الاستقصاء من حيث : الاسم، الوظيفة الحالية ، التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة .

٣- الجزء الثالث : ويتضمن أسئلة قائمة الاستقصاء ، وذلك على النحو التالي :

- المحور الأول : ويهدف هذا المحور إلى اختبار الفرض الأول الخاص بقياس تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .
- المحور الثاني : ويهدف هذا المحور إلى اختبار الفرض الثاني الخاص بقياس تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة :

يمكن اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة وذلك كما يلي :

التحقق من مستوي الثبات في المقاييس :

ويقصد بالثبات إلي أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند تطبيقه في كل مرة، أي استقرار نتائج الاستمارة وعدم تغيرها بشكل كبير إذا تم إعادة توزيعها علي نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة ويتم اختبار ثبات الاستقصاء بعدة طرق أهمها معامل ألفاكرونباخ (Cronbache's Alpha) ، ونجد أن هذا المعامل يأخذ قيم بين الصفر والواحد وعندما تكون قيمته قريبه من الواحد فإن هذا يشير إلي ثبات الاستقصاء، ويمكن اعتبار نسبة ٦٠% نسبة مقبولة للحكم علي ثبات الاستقصاء، مع ملاحظة أنه يتم استبعاد أي متغير له معامل ارتباط إجمالي (Item – Total – Correlation) أقل من ٣٠% بينه وبين باقي المتغيرات في المقياس نفسه، ويتم قياس درجة الثبات للمقاييس المستخدمة في الدراسة كالآتى :

أولاً : قياس مستوى الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير مشاكل القياس المحاسبى الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية

تم استخدام معامل ألفاكرونباخ لقياس درجة الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٩)

تقييم ثبات المقياس الخاص بتحديد تأثير مشاكل القياس المحاسبى الناتجة عن عمليات التوريق على جودة التقارير المالية

عدد المقاييس	Correlated item_ total correlation	معامل ألفاكرونباخ (مقياس الثبات)	عدد العبارات المحذوفة	معامل ألفاكرونباخ بعد الحذف
$X1_1$	٠.٦١٩	٠.٨٤٥	—	٠.٨٤٥
$X1_2$	٠.٥٦٢			
$X1_3$	٠.٥٨٢			
$X1_4$	٠.٦٣٢			
$X1_5$	٠.٦٨٦			
$X1_6$	٠.٤٩٩			
$X1_7$	٠.٦٣٩			

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن جميع عبارات هذا المقياس ذات معامل ارتباط إجمالي أعلى من ٣٠% بالإضافة إلى أن معامل ألفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٨٤٥) وهو معامل ثبات مرتفع وبالتالي نجد هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

ثانياً : قياس مستوى الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية

تم استخدام معامل ألفاكرونباخ لقياس درجة الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١٠)

تقييم ثبات المقياس الخاص بتحديد تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية

عدد المقاييس	Correlated item_ total correlation	معامل ألفاكرونباخ (مقياس الثبات)	عدد العبارات المحذوفة	معامل ألفاكرونباخ بعد الحذف
$X2_1$	٠.٥٣٥	٠.٨٤٨	---	٠.٨٤٨
$X2_2$	٠.٤٨٣			
$X2_3$	٠.٦١٠			
$X2_4$	٠.٥٣٨			
$X2_5$	٠.٤٤٤			
$X2_6$	٠.٦١٩			
$X2_7$	٠.٦٤٨			
$X2_8$	٠.٦٢٩			
$X2_9$	٠.٤٦٤			
$X2_{10}$	٠.٦١٣			

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن جميع عبارات هذا المقياس ذات معامل ارتباط إجمالي أعلى من ٣٠% بالإضافة أن معامل ألفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٨٤٨) وهو معامل ثبات مرتفع وبالتالي نجد هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

التحقق من مستوى الصدق في الاستبانة :

يقصد بالصدق مدى قدرة أداة القياس على تحقيق أهدافه وذلك لقياس ما وضعت لقياسه وقد استعان الباحث للتأكد من صدق الاستبانة بعدة أنواع من الصدق وهما صدق المحتوى والصدق الذاتي وصدق الاتساق الداخلي .

أولاً : صدق المحتوى

ويقصد به إلى أي مدى يشمل المقياس خصائص الشيء المراد قياسه في كل الجوانب اللازمة وحيث أن الأداة المصممة لا تحتوى على كل الأسئلة الممكنة حول موضوع البحث وإنما يكتفى الباحث بعينة من الأسئلة حول موضوع الدراسة ولذلك فانه ينبغي التأكد من أن تلك المجموعة من الأسئلة كافية لتغطية محتوي موضوع البحث وقد قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في مجال الدراسة وذلك للتأكد من قدرة الاستبيان على قياس متغيرات الدراسة ومدي وضوح الفقرات ودقتها من الناحية العلمية واستطلاع أراء المحكمين حول مدي ملائمة كل عبارة من عبارات الاستبيان لقياس ما وضعت لأجله ولإجراء تعديل أو تصحيح أو نقل العبارات الغير مناسبة وقد تم الأخذ بآرائهم بما يحقق أهداف الدراسة .

ثانياً : الصدق الذاتى

تم حساب الصدق الذاتي للأبعاد وذلك عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما يلي :

جدول (١١)

نتائج الصدق الذاتي لمقاييس الدراسة

البعـد	معامل ألفاكرونباخ (مقياس الثبات)	الصدق الذاتي
البعد الأول	٠.٨٤٥	٠.٩١٩
البعد الثاني	٠.٨٤٨	٠.٩٢١

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن جميع الأبعاد تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وهذا يؤكد على أن الاستقصاء يتمتع بدرجة عالية من الصدق .

ثالثاً : صدق الاتساق الداخلى

يمكن قياس صدق الأداة المستخدمة وذلك بقياس قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة المقياس الكلية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١٢)

نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل مجال والمعدل لكل الفقرات

		المتوسط العام للاستمارة ككل	قياس تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جوده التقارير المالية	قياس تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جوده التقارير المالية
قياس تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جوده التقارير المالية	Pearson Correlation	1	.299**	.716**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	183	183	183
قياس تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جوده التقارير المالية	Pearson Correlation	.299**	1	.650**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	183	183	183
	Sig. (2-tailed)	.002	.001	.000
	N	183	183	183
المتوسط العام للاستمارة ككل	Pearson Correlation	.716**	.650**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	183	183	183
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن معاملات الارتباط السابقة مقبولة ودال إحصائيا وبذلك يكون الباحثون قد تأكد من ثبات وصدق الاستبانة ، وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق علي عينة الدراسة .

الرموز الإحصائية المستخدمة :

قام الباحث بإعطاء رموز لأسئلة المقياس على النحو التالي :

D_1 : ترمز للوظيفة . D_2 : ترمز للمؤهل العلمي.

D_3 : ترمز للتخصص. D_4 : ترمز لعدد سنوات الخبرة.

$X1_1$ ..... $X1_7$: ترمز إلى العبارات التي تقيس المعلومات الخاصة بالفرض الأول.

$X2_1$ ..... $X2_{10}$: ترمز إلى العبارات التي تقيس المعلومات الخاصة بالفرض الثاني.
AVX_1 : ترمز إلى متوسط عبارات البعد الأول .
AVX_2 : ترمز إلى متوسط عبارات البعد الثاني .
AV TOTAL : ترمز إلى المتوسط العام للاستبانة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

لكى يقوم الباحث باختبار فروض الدراسة والمتمثلة في قياس تأثير القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS 22) ولكى نقوم بتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة الميدانية فان الأمر يتطلب أولاً معرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذى سحبت منه العينة وقد اعتمد الباحث على اختيار كولمجروف سمرنوف لمعرفة مدي تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي ويقوم اختيار كولمجروف سمرنوف على اختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي ويتم اتخاذ قرار بناء على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بالمقارنة بمستوى المعنوية (α) فإذا كانت قيمة (Sig) أكبر من قيمة (α) فان ذلك يعنى قبول فرض العدم بان المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية parametric tests أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على قبول الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وفى هذه الحالة يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات اللامعلمية Non parametric tests ولقد قام الباحث بتطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (١٣)
نتائج اختبار (K-S) لاختبار الطبيعية

أبعاد الدراسة	احصاء الاختبار Kolmogorov_ Smirnov	مستوى الدلالة الإحصائي Asymp Sig	القرار
قياس مدي تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية.	٠.٩٣٣	٠.٣٤٨	طبيعي
قياس مدي تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية.	١.٢٩٩	٠.٠٦٨	طبيعي

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) للبعدين الأول والثاني أكبر من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالي تم قبول الفرض العدمي بان البيانات الخاصة بهذين البعدين مسحوبة من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية ، وبعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتأكد من صحة استخدام الأساليب الإحصائية بالنسبة لجميع الفروض فإننا نجد أن الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة هي :

أولاً : عمل تحليل وصفى لكل فقرة من فقرات الاستقصاء

وذلك لمعرفة التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للوقوف على الاتجاه العام للإجابات وذلك لكل عبارة مع ملاحظة أن تفسير المتوسطات وفقا لمقياس ليكرت يكون وفقا للجدول التالي :

جدول (١٤)
تفسير المتوسطات وفقا لمقياس ليكرت

المتوسط المرجح	المستوى
١ - ١.٨	غير موافق جداً
١.٨-٢.٦	غير موافق
٢.٦-٣.٤	محايد
٣.٤-٤.٢	موافق
٤.٢-٥	موافق جداً

ثانياً : اختبار T لعينة واحدة

يستخدم هذا الاختبار لاختبار الفرضية حول متوسط مجتمع واحد، وذلك من خلال اختبار فيما إذا كان متوسط العينة يختلف اختلافاً معنوياً عن القيمة الافتراضية لمعلمة المجتمع

ثالثاً : أسلوب تحليل التباين أحادى الاتجاه One – Way ANOVA

يستخدم هذا الاختبار لاختبار فرضيات حول متوسطات أكثر من مجتمعين ويتم استخدام هذا الاختبار في الفرض الأول والثاني، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي ، الوظيفة ، والتخصص ، عدد سنوات الخبرة .

رابعاً : اختبار الإشارة Sign Test

وهو اختبار لا معلمي يستخدم كبديل لاختار T وهو يستخدم لاختبار فرضيات حول متوسط مجتمع واحد .

خامساً : اختبار كروسكال والاس

وهو اختبار لا معلمى يستخدم للمقارنة بين أكثر من مجموعتين مستقلتين ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة آراء مجموعات عينات الدراسة وتحديد الاختلافات الجوهرية بينهما ويعتمد هذا الاختبار على مقارنة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بقيمة مستوى المعنوية (α) فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig) اقل من مستوى الدلالة (α) فإن ذلك يعنى وجود اختلافات جوهرية بين آراء مجموعات العينة .

اختبار فروض الدراسة ونتائج التحليل الإحصائى :

يتم تناول نتائج التحليل الإحصائي واختبار صحة فروض الدراسة ، وذلك كما يلى :

نتائج اختبارات التحليل الإحصائى للفرض الأول :

ينص الفرض الأول للدراسة علي أنه : " لا تؤثر مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية " .

يتم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس استجابات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في استمارة الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة استكشافية للبيانات بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بالفروض وذلك على النحو التالي :

أولاً : نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمدى تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية . ويتم عمل دراسة استكشافية لهذا البعد من خلال الجدول التالي :

جدول (١٥)
التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعيارى
للعبارات الخاصة باختبار الفرض الأول

العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
$X1_1$	٩٣	٦٩	١٤	٥	٢	٤.٣٤٤٣	٠.٨٢٣١	موافق جداً
	%٥٠.٨	%٣٧.٧	%٧.٧	%٢.٧	%١.١			
$X1_2$	٦٢	٧٠	٢٩	٢١	١	٣.٩٣٤٤	١.٠٠٣٣	موافق
	%٣٣.٩	%٣٨.٣	%١٥.٨	%١١.٥	%٠.٥			
$X1_3$	٥٣	٦١	٣٩	٢٠	١٠	٣.٦٩٤٠	١.١٥٩٩	موافق
	%٢٩	%٣٣.٣	%٢١.٣	%١٠.٩	%٥.٥			
$X1_4$	٤٨	٥٧	٣٥	٣٦	٧	٣.٥٦٢٨	١.١٨٣٧	موافق
	%٢٦.٢	%٣١.١	%١٩.١	%١٩.٧	%٣.٨			
$X1_5$	٥٤	٥٣	٤٦	٢٤	٦	٣.٦٨٣١	١.١٢٨١	موافق جداً
	%٢٩.٥	%٢٩	%٢٥.١	%١٣.١	%٣.٣			
$X1_6$	٥٩	٧٧	٢٦	١٦	٥	٣.٩٢٣٥	١.٠٢٩٦	موافق
	%٣٢.٢	%٤٢.١	%١٤.٢	%٨.٧	%٢.٧			
$X1_7$	٤٦	٥٨	٣٥	٣٤	١٠	٣.٥٢٤٦	١.٢٠٨١	موافق
	%٢٥.١	%٣١.٧	%١٩.١	%١٨.٦	%٥.٥			
الإجمالي	**٤١٥**	**٤٤٥**	**٢٢٤**	**١٥٦**	**٤١**	**٣.٨٠٩٣**	**١.٠٧٦٥**	**موافق**
	%٣٢.٤	**%٣٤.٧**	**%١٧.٥**	**%١٢.٢**	**%٣.٢**			

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن التحليل المبدئي للمتوسطات يشير إلي أن هناك اتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الأول والمتعلقة بمدى تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية حيث نجد أن المتوسط العام للعبارات بلغ (٣.٨٠٩٣) وهو متوسط مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط المرجح الخاص بمقياس ليكرت وهو مؤشر يوضح بشكل مبدئى أن مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق تؤثر علي جودة التقارير المالية .

ثانياً : اختبار T للفرض الأول

كما ذكرنا سابقاً أن البيانات التي تختبر الفرض الأول تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يتم إجراء الاختبارات المعلمية عليها ، ويمثل أحد هذه الاختبارات اختبار T وذلك لقياس تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

جدول (١٦)
نتائج اختبار T للفرض الأول

	Test Value = 3.4					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قياس مدي تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جوده التقارير المالية	9.371	182	.000	.40952	.3233	.4957

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig=0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بأن مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق تؤثر علي جودة التقارير المالية، وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

ثالثاً : اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (ANOVA Test)

يتم استخدام أسلوب تحليل التباين وذلك لقياس معنوية الفرق بين أراء عينة الدراسة من جانب الوظيفة ، المؤهل العلمي ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة لتأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وذلك كالآتي :

١- قياس معنوية الفرق بين أراء العينة وفقاً للوظيفة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

جدول (١٧)

نتائج تحليل التباين للفرض الأول وفقاً للوظيفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	١.٦٧١	٤	٠.٤١٨	١.٢٠١	٠.٣٢١	غير معنوي
داخل المجموعات	٦١.٩٣٤	١٧٨	٠.٣٤٨			
الكلي	**٦٣.٦٠٥**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.321) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب الوظيفة حول تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل (٣)

قياس مدى تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق على جودة التقارير المالية (الوظيفة)

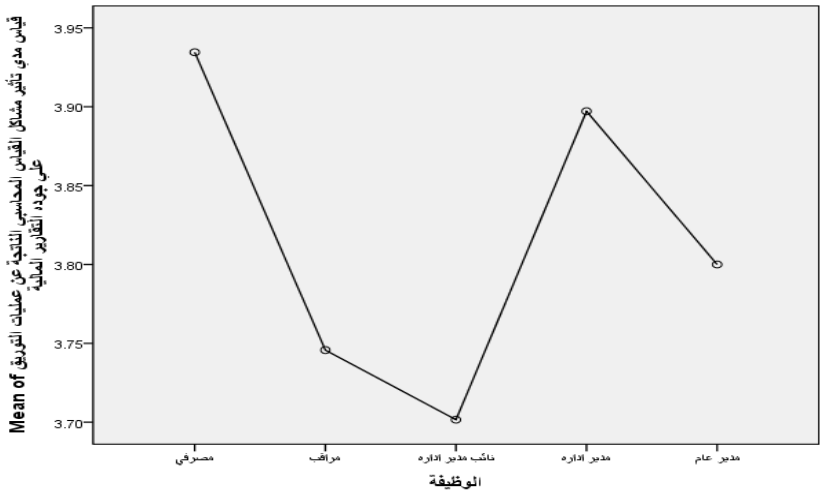

٢- قياس معنوية الفرق في أراء العينة وفقاً للمؤهل العلمي ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١٨)
نتائج تحليل التباين للفرض الأول وفقاً للمؤهل العلمى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	٠.١٩٦	٢	٠.٠٩٨	٠.٢٧٨	٠.٧٥٧	غير معنوي
داخل المجموعات	٦٣.٤٠٩	١٨٠	٠.٣٥٢			
الكلي	**٦٣.٦٠٥**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.757) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب المؤهل العلمي حول تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل (٤)
قياس مدى تأثير مشاكل القياس المحاسبى الناتجة عن عمليات التوريق
على جودة التقارير المالية (المؤهل العلمى)

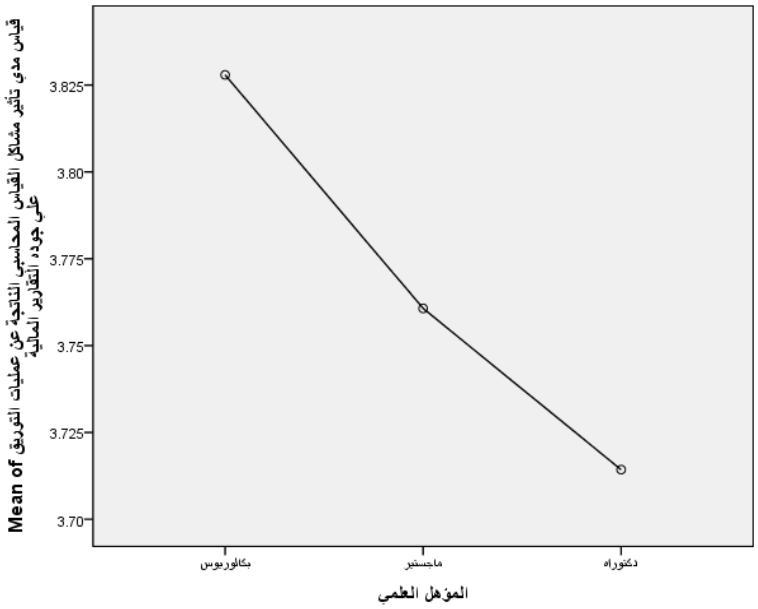

٣- قياس معنوية الفرق في أراء العينة وفقاً للتخصص ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١٩)
نتائج تحليل التباين للفرض الأول وفقاً للتخصص

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	٢.٩٧٩	٢	١.٤٨٩	٤.٤٢٢	٠.٠١٣	معنوي
داخل المجموعات	٦٠.٦٢٧	١٨٠	٠.٣٣٧			
الكلي	**٦٣.٦٠٥**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.013) وهي أقل من مستوي المعنوية (α =0.05) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب التخصص حول تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، ولمعرفة المجموعة التي سببت الاختلاف نقوم بعمل المقارنات المتعددة بين المجموعات وذلك كالآتي :

جدول (٢٠)
نتيجة المقارنات المتعددة للمجموعات

	قياس مدي تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية					
	LSD					
(I) التخصص	(J) التخصص	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
محاسبة	إدارة أعمال	.28791*	.09748	.004	.0956	.4803
	آخري	.14036	.13339	.294	-.1228-	.4036
إدارة أعمال	محاسبة	-.28791*	.09748	.004	-.4803-	-.0956-
	أخري	-.14754-	.14491	.310	-.4335-	.1384
آخري	محاسبة	-.14036-	.13339	.294	-.4036-	.1228
	إدارة أعمال	.14754	.14491	.310	-.1384-	.4335
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.						

من الجدول السابق نجد أن أراء المجموعة الخاصة بتخصص إدارة الأعمال هي التي سببت الاختلاف وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل (٥)
قياس مدى تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق
على جودة التقارير المالية (التخصص)

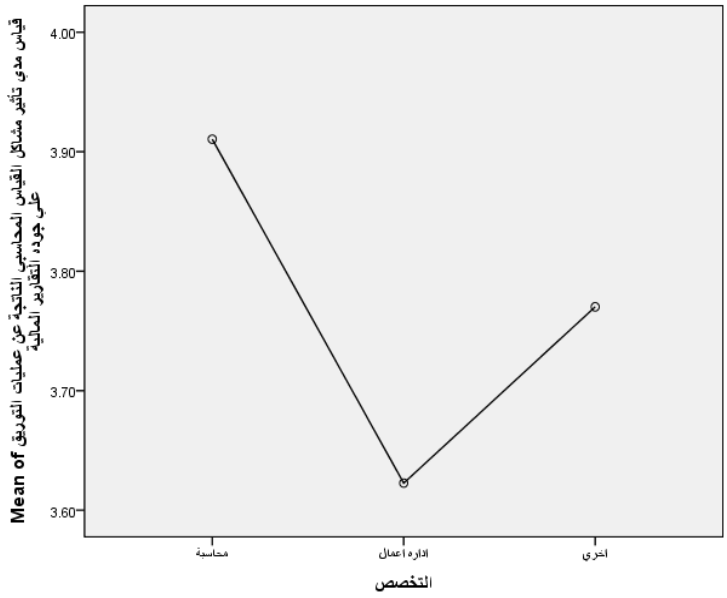

٤- قياس معنوية الفرق في أراء العينة وفقاً لسنوات الخبرة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢١)
نتائج تحليل التباين وفقاً لسنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	٣.٦٤٣	٤	٠.٩١١	٢.٧٠٤	٠.٠٣٢	معنوي
داخل المجموعات	٥٩.٩٦٢	١٧٨	٠.٣٣٧			
الكلي	**٦٣.٦٠٥**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.032) وهي أقل من مستوي المعنوية (α =0.05) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب سنوات الخبرة حول تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، ولمعرفة المجموعة التي سببت الاختلاف نقوم بعمل المقارنات المتعددة بين المجموعات وذلك كالآتي :

جدول (٢٢)
نتيجة المقارنات المتعددة للمجموعات

(I) الخبرة العملية	(J) الخبرة العملية	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلي أقل من 10 سنوات	.05655	.13246	.670	-.2048-	.3179
	من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة	.32124*	.13302	.017	.0587	.5837
	من 15 سنة إلي أقل من 20 سنة	-.06964-	.14750	.637	-.3607-	.2214
	أكثر من 20 سنة	.04464	.15324	.771	-.2578-	.3471
من 5 سنوات الي أقل من 10سنوات	أقل من 5 سنوات	-.05655-	.13246	.670	-.3179-	.2048
	من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة	.26469*	.11910	.028	.0297	.4997
	من 15 سنة إلي أقل من 20 سنة	-.12619-	.13508	.351	-.3928-	.1404
	أكثر من 20 سنة	-.01190-	.14133	.933	-.2908-	.2670
من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	-.32124*	.13302	.017	-.5837-	-.0587-
	من 5 سنوات الي اقل من 10 سنوات	-.26469*	.11910	.028	-.4997-	-.0297-
	من 15 سنة إلي أقل من 20 سنة	-.39088*	.13563	.004	-.6585-	-.1232-
	أكثر من 20 سنة	-.27660-	.14186	.053	-.5565-	.0033
من 15 سنة إلي أقل من 20سنة	أقل من 5 سنوات	.06964	.14750	.637	-.2214-	.3607
	من 5 سنوات إلي أقل من 10 سنوات	.12619	.13508	.351	-.1404-	.3928
	من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة	.39088*	.13563	.004	.1232	.6585
	أكثر من 20 سنة	.11429	.15552	.463	-.1926-	.4212
أكثر من 20 سنة	أقل من 5 سنوات	-.04464-	.15324	.771	-.3471-	.2578
	من 5 سنوات إلي أقل من 10 سنوات	.01190	.14133	.933	-.2670-	.2908
	من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة	.27660	.14186	.053	-.0033-	.5565
	من 15 سنة إلي أقل من 20 سنة	-.11429-	.15552	.463	-.4212-	.1926
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.						

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن آراء المجموعة ذات الخبرة من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة هي التي سببت الاختلاف وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل (٦)

قياس مدى تأثير مشاكل القياس المحاسبى الناتجة عن عمليات التوريق على جودة التقارير المالية (الخبرة العملية)

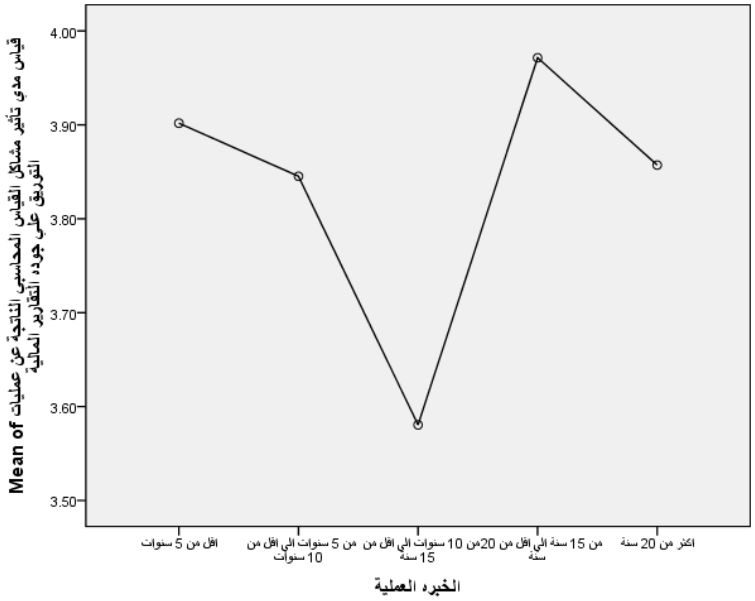

نستنتج مما سبق أنه تم رفض الفرض العدمي القائل بعدم تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وقبول الفرض البديل القائل بأن مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق تؤثر جوهريا وبشكل سلبي علي جودة التقارير المالية وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

نتائج اختبارات التحليل الإحصائى للفرض الثانى :

ينص الفرض الثاني للدراسة علي أنه : " لا تؤثر طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية " .

يتم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس استجابات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في استمارة الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة استكشافية للبيانات بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بالفروض وذلك على النحو التالي :

أولاً : نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمدى تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (٢٣)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابى والانحراف المعيارى للعبارات الخاصة باختبار الفرض الثانى

العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
$X2_1$	٥٢	٦٧	٣٨	١٩	٧	٣.٧٥٤١	١.٠٩٤٢٨	موافق
	%٢٨.٤	%٣٦.٦	%٢٠.٨	%١٠.٤	%٣.٨			
$X2_2$	٤٤	٦٣	٣٧	٣٥	٤	٣.٥٩٠٢	١.١١٤٩٩	موافق
	%٢٤	%٣٤.٤	%٢٠.٢	%١٩.١	%٢.٢			
$X2_3$	٥٩	٧١	٢٠	١٩	١٤	٣.٧٧٦٠	١.٢٢٢٠٨	موافق
	%٣٢.٢	%٣٨.٨	%١٠.٩	%١٠.٤	%٧.٧			
$X2_4$	٦٢	٥٦	٣٩	٢٢	٤	٣.٨١٩٧	١.٠٩٧٠٧	موافق جداً
	%٣٣.٩	%٣٠.٦	%٢١.٣	%١٢	%٢.٢			
$X2_5$	٥٠	٦٦	٣٩	٢٤	٤	٣.٧٣٢٢	١.٠٦٨٧٤	موافق
	%٢٧.٣	%٣٦.١	%٢١.٣	%١٣.١	%٢.٢			
$X2_6$	٣٢	٥٦	٣٦	٤٢	١٧	٣.٢٤٠٤	١.٢٤٧٩٠	موافق
	%١٧.٥	%٣٠.٦	%١٩.٧	%٢٣	%٩.٣			
$X2_7$	٣٠	٥١	٣٨	٤٥	١٩	٣.١٥٣٠	١.٢٥٧٣٢	موافق
	%١٦.٤	%٢٧.٩	%٢٠.٨	%٢٤.٦	%١٠.٤			
$X2_8$	٣٤	٥٦	٢٩	٤٨	١٦	٣.٢٤٠٤	١.٢٦٩٧٣	موافق
	%١٨.٦	%٣٠.٦	%١٥.٨	%٢٦.٢	%٨.٧			
$X2_9$	٤٠	٥٢	٣٣	٤٨	١٠	٣.٣٤٩٧	١.٢٣٥٠٦	موافق
	%٢١.٩	%٢٨.٤	%١٨	%٢٦.٢	%٥.٥			
$X2_{10}$	٥٧	٥٦	٣٠	٣١	٩	٣.٦٦١٢	١.٢٢٠٢٤	موافق جداً
	%٣١.١	%٣٠.٦	%١٦.٤	%١٦.٩	%٤.٩			
الإجمالي	**٤٦٠**	**٥٩٤**	**٣٣٩**	**٣٣٣**	**١٠٤**	**٣.٥٣١٧**	**١.١٨٢٧**	**موافق**
	%٢٥.١	**%٣٢.٥**	**%١٨.٥**	**%١٨.٢**	**%٥.٧**			

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن التحليل المبدئي للمتوسطات يشير إلي أن هناك اتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الثاني والمتعلقة بمدى تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية حيث نجد أن المتوسط العام للعبارات (٣.٥٣١٧) وهو متوسط مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط المرجح الخاص بمقياس ليكرت وهو مؤشر مبدئي يوضح أن طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق تؤثر علي جودة التقارير المالية .

ثانياً : اختبار T للفرض الثانى

يمكن استخدام اختبار T في قياس تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢/٥) التالي :

جدول (٢٤)

نتائج اختبار T للفرض الثانى

	Test Value = 3.4					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قياس مدي تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جوده التقارير المالية	3.768	182	.000	.13169	.0627	.2006

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig=0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بأن طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق تؤثر جوهريا علي جودة التقارير المالية، وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

ثالثاً : اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (ANOVA Test)

يمكن استخدام أسلوب تحليل التباين وذلك لقياس معنوية الفرق بين أراء عينة الدراسة من جانب الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة لتأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وذلك كالآتي :

١- قياس معنوية الفرق في أراء العينة وفقاً للوظيفة ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢٥)
نتائج تحليل التباين للفرض الثانى وفقاً للوظيفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	٠.٧٧٩	٤	٠.١٩٥	٠.٨٦٩	٠.٤٨٤	غير معنوي
داخل المجموعات	٣٩.٨٩٧	١٧٨	٠.٢٢٤			
الكلي	**٤٠.٦٧٦**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.484) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب الوظيفة حول تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل (٧)
قياس مدى تأثير مشاكل القياس المحاسبى الناتجة عن عمليات التوريق على جودة التقارير المالية (الوظيفة)

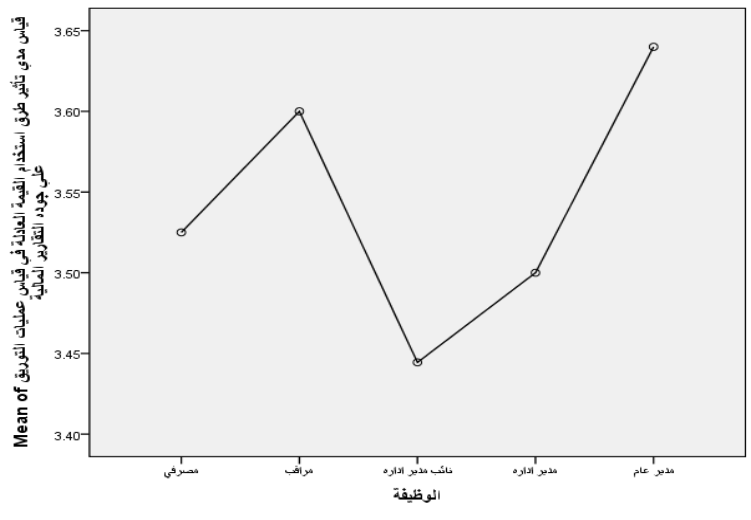

٢- قياس معنوية الفرق في أراء العينة وفقاً للمؤهل العلمي ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢٦)
نتائج تحليل التباين للفرض الثانى وفقاً للمؤهل العلمى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	٠.٨٨١	٢	٠.٤٤١	١.٩٩٣	٠.١٣٩	غير معنوي
داخل المجموعات	٣٩.٧٩٥	١٨٠	٠.٢٢١			
الكلي	**٤٠.٦٧٦**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.139) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب المؤهل العلمي حول تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

٣- قياس معنوية الفرق في أراء العينة وفقاً للتخصص ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢٧)
نتائج تحليل التباين للفرض الثانى وفقاً للتخصص

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	١.٠٣٥	٢	٠.٥١٨	٢.٣٥٠	٠.٠٩٨	غير معنوي
داخل المجموعات	٣٩.٦٤١	١٨٠	٠.٢٢٠			
الكلي	**٤٠.٦٧٦**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.098) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب التخصص حول تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

٤- قياس معنوية الفرق في أراء العينة وفقاً لسنوات الخبرة ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢٨)

نتائج تحليل التباين للفرض الثانى وفقاً لسنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
بين المجموعات	١.٢٩٦	٤	٠.٣٢٤	١.٤٦٤	٠.٢١٥	غير معنوي
داخل المجموعات	٣٩.٣٨١	١٧٨	٠.٢٢١			
الكلي	**٤٠.٦٧٦**	**١٨٢**				

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig= 0.215) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة من جانب سنوات الخبرة حول تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل (٨)

قياس مدى تأثير مشاكل القياس المحاسبى الناتجة عن عمليات التوريق على جودة التقارير المالية (الخبرة العملية)

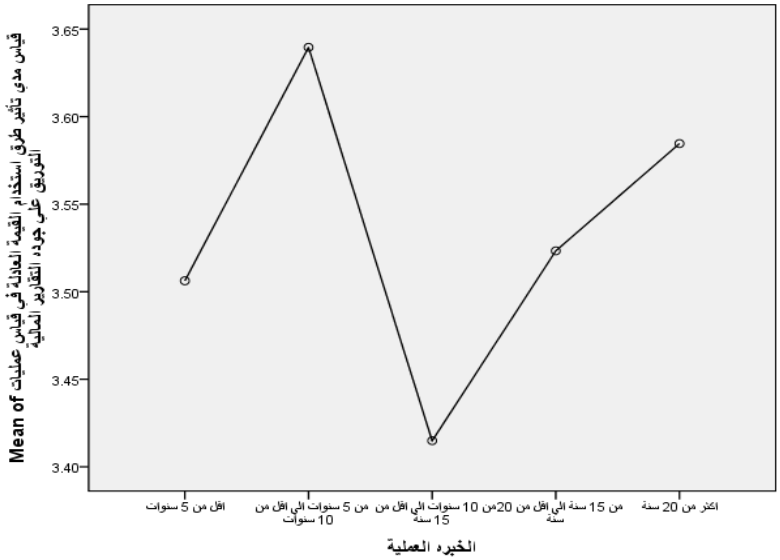

مما سبق نستنتج أنه تم رفض الفرض العدمي القائل بعدم تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية وقبول الفرض البديل القائل بأن طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق تؤثر جوهريا وبشكل ايجابي علي جودة التقارير المالية وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

المبحث السادس

نتائج وتوصيات البحث

يتناول الباحثون في هذا المبحث أهم النتائج التي توصل إليها البحث وتقديم مجموعة من التوصيات وكذلك مجموعة من الأبحاث المستقبلية .

نتائـج البحـث :

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية إلي النتائج التالية :

١- القيمة العادلة هي المقياس الأفضل لتحديد قيمة الأصول المالية الجديدة والأصول المالية المحولة وتعتبر طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن تلك الأصول المالية المحولة هي أنسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة .

٢- لم تلق مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لنشاط التوريق الإهتمام الكافي من جانب الباحثين أو المنظمات المهنية في بيئة الأعمال المصرية ويرجع ذلك إلي حداثة نشاط التوريق في هذه البيئة بالإضافة إلي ندرة البيانات الفعلية اللازمة للتطبيق العملي للبحوث الأكاديمية .

٣- إستخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق بالإعتماد علي مدخلات المستوي الأول والثاني قد يؤثر تأثيرا إيجابيا علي جودة التقارير المالية المنشورة لأن تقدير القيمة العادلة وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط توفر المزيد من الشفافية في المعلومات المقدمة عن مخاطر الإئتمان المصاحبة لعمليات التوريق ، كما أنها توفر المعلومات الكاملة عن الظروف الإقتصادية للسوق والتدفقات النقدية المستقبلية ،ومساعدة الإدارة في التعرف علي الظروف المستقبلية التي قد تواجها مثل معدلات الدفع المسبق ، ومعدلات التخلف عن السداد .

٤- إستخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق بالاعتماد علي مدخلات المستوي الثالث والذي يتطلب التقييم التقديري للقيمة العادلة بناءا علي الإفتراضات التي تضعها الإدارة قد تؤثر تأثير سلبياً علي التقارير المالية المنشورة لأنها فرصة للمديرين لإدارة الأرباح لتحقيق المزيد من المكافآت والوصول إلي الأرباح المطلوبة عن طريق التلاعب بالمكاسب الناتجة عن عمليات التوريق ، وبالتالي فإن تقديرات القيمة العادلة بناءاً علي مدخلات المستوي الثالث أقل موثوقية بسبب عدم إمكانية التحقق منها مقارنة بمدخلات المستوي الأول والثاني .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن :

- مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق تؤثر جوهرياً وبشكل سلبي علي جودة التقارير المالية وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .
- طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق تؤثر جوهرياً وبشكل ايجابي علي جودة التقارير المالية وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

توصيـات الدراسة :

في ضوء هدف البحث وأهميته والنتائج التي توصل إليها الباحثون يوصي الباحث بالتالي :

١- ضرورة وجود معيار محاسبي مصري يختص فقط بنشاط التوريق ، يحدد تعريف واضح وصريح للتوريق ، ويحدد القواعد والمعالجات المحاسبية المختلفة لعمليات التوريق ، وكذلك مجموعة من القوانين التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق عمليات التوريق .

٢- ضرورة توافر أقسام فنية متخصصة علي مستوي عالي من الكفاءة والخبرة في مجال التوريق لدي البنوك والشركات العاملة في التوريق ، تتولي إدارة الأصول محل التوريق من حيث تجميعها وتبويبها وفحصها وتحليل أعمارها والمخاطر المرتبطة بها .

٣- ضرورة توفير التأهيل العلمي والعملي للقائمين علي إعداد التقارير المالية للتعرف علي كيفية قياس القيمة العادلة وخاصاً في الحالات التي لا توجد فيها أسواق نشطة .

دراسات بحثية مستقبلية :

في ضوء هدف البحث وأهميته وما توصل إليه الباحثون من نتائج وتوصيات يقترح الباحثون مجموعة من الأبحاث المستقبلية :

١- دور القيمة العادلة في التلاعب بالأرباح الناتجة عن عمليات التوريق .

٢- تأثير استخدام القيمة العادلة علي مخاطر الائتمان المصاحبة لعمليات التوريق .

٣- أثر استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي قابلية المعلومات للتحقق .

المراجـع

أولاً : المراجع العربية

(أ) الكـتب :

١. الحجـازي ، عبيد علـي أحمـد (٢٠٠١) ، " التوريـق ومـدي أهميتـه فـي ظـل قـانون الـرهن العقاري" ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ـ القاهرة .

٢. حماد ، طارق عبدالعال (٢٠٠٣) ، " المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة "، كلية لتجارة - جامعة عين شمس .
٣. هندي ، منير إبراهيم (٢٠١٤) ، " إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات . الجزءالأول : التوريق" ، المكتب العربي الحديث - الإسكندرية .

(ب) الرسائل العلمية :

٤. إبراهيم ، رحاب عمادالدين محمد (٢٠١٤) ، " تأثير استخدام القيمة العادلة للأصول عن توريق الديون علي تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض - دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ص ص ١-١٧٤.
٥. أبوريشة ، خالد عريج (٢٠١٣) ، " تقييم أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة علي جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة نظرية وتطبيقية علي الشركات العامة الأردنية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة بورسعيد ،ص ص ١-١٨٩.
٦. الدالي ، انتصار عاصم حسين (٢٠١٤) ، " مرونة المعايير المحاسبية وأثرها علي جودة التقارير المالية : مع دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، ص ص١-١٢٧.
٧. الصايغ ، عبدالكريم حسن (٢٠٠٩) ، " دور الإفصاح عن عمليات التوريق بالبنوك الإسلامية الكويتية في تنشيط سوق المال الكويتي - دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، ص ص ١-١٥٣.
٨. البسيوني ، هيثم محمد عبدالفتاح (٢٠١٢) ، " المشاكل المحاسبية لعمليات توريق الديون في ظل المعايير المحاسبية " (دراسة تطبيقية)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة بورسعيد ، ص ص ١-١٥٢.
٩. جازية ، جيهان مجدي محمد كامل (٢٠١١) ، " منهج محاسبي مقترح لتقدير القيمة العادلة للشركة دراسة نظرية وميدانية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة- جامعة طنطا ، ص ص ١-٢٤٩.
١٠. زعطوط ، محمود محمد ناجي (٢٠٠٧) ، " أثر اختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية علي ملائمة المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية" ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة فرع دمنهور - جامعة الإسكندرية ، ص ص١-١٧٦.
١١. سليم ، هيمو حمه زياد (٢٠١٦) ، " أثر تطبيق معيار القيمة العادلة علي مستوي الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية علي البنوك في جمهورية العراق" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، ص ص١-١٤٤.
١٢. صالح ، تامرمحمود محمد (٢٠٠٩) ، "أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة في مجال المحاسبة عن الاستثمارات العقارية علي منفعة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة مع دراسة تطبيقية " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، ص ص١-١٨٦ .
١٣. صبيح ، أحمد عبدالبشير عبدالحميد (٢٠١٢) ، " المشكلات المحاسبية المترتبة علي توريق الديون في شركات التمويل العقاري دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ص ص ١- ١١٩.
١٤. عبدالحميد ، شيماء محمد حافظ (٢٠١٧) ، " إطار مقترح لعلاج مشكلات القياس والإفصاح لتوريق الأصول المالية والمخاطر المرتبطة بها فى شركات التوريق في مصر : دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، ص ص١-١٣٣.
١٥. عبدالعال ، أحمد عبدالظاهر الورداني (٢٠١٤) ، " تقييم أثر القيمة العادلة للأصول غير الملموسة علي المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية

دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، ص ص١-١٥٣.
١٦. عبدالله ، ياسر محمد أحمد (٢٠٠٨) ، " متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية مع دراسة تطبيقية في بيئة الممارسة المحاسبية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، ص ص ١-١٩٢ .
١٧. نواره ، شيماء إبراهيم محمد (٢٠٠٧) ، " الإفصاح عن توريق الديون في البنوك التجارية المصرية في ضوء معايير المحاسبة الدولية - دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير منشورة كلية التجارة - جامعة قناة السويس ، ص ص ١-٢٢٠.
١٨. يوسف ، أحمد جمال الدين (٢٠٠٩) ، " المحاسبة عن التوريق في البنوك وأثرة علي إدارة المخاطر الائتمانية " ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ص ص ١-٢٥٧ .
١٩. يوسف ، جمال علي محمد (٢٠٠٥) ، " المحاسبة عن توريق الديون كمدخل لتطوير التقارير المالية : دراسة اختبارية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة حلوان .
٢٠. يوسف ، حنان محمد إسماعيل (٢٠١٢) ، " أثر قياس الدخل وفقا لمفهوم القيمة العادلة الكاملة علي تحسين تقدير المخاطر في البنوك التجارية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، ص ص١- ٣١٦.
٢١. يوسف ، محمد عبدالله (٢٠٠٩) ، " دور المعلومات المحاسبية في قياس المخاطر لترشيد قرار الاستثمار في أنشطة التوريق - دراسة اختبارية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق .

(ج) الدوريات العلمية :

٢٢. إبراهيم ، محمد زيدان (٢٠٠٣) ، " مدي أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الرابع أكتوبر ص ص١-١١٠.
٢٣. ---------- (٢٠٠٤) ، " القياس و الإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق في ضوء المعايير المحاسبية بالبنوك التجارية دراسة تطبيقية " ، مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، العدد الثالث والرابع - أكتوبر ، ص ص ٩-٥٩ .
٢٤. أبوجبل ، نجوي محمود أحمد (٢٠٠٩) ، " دور المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح باستخدام التوريق المالي دراسة نظرية وميدانية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد الأول - العدد الثاني ، ص ص ٢٦٣-٣٣٠ .
٢٥. أبوجبل ، نجوي محمود أحمد (٢٠١١) ، " تطوير إطار لمراجعة القياس والإفصاح المحاسبي لمعلومات القيمة العادلة دراسة نظرية وميدانية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، ص ص ٢٧-٩٥.
٢٦. أبوالخير ، مدثر طه (٢٠٠٧) ، " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا ،العدد الثاني ،ص ص ٢- ٦٠
٢٧. أبوالخير ، مدثر طه (٢٠٠٩) ، " التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة دراسة ميدانية مقارنه للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد الأول العدد الثاني ، ص ص ١٩١-٢٥٧.

٢٨. أحمد ، خالد حسين (٢٠٠٨) ، " استخدام القيمة العادلة في قياس الاستثمارات في الأوراق المالية وأثر ذلك علي القوائم المالية للبنوك حالة تطبيقية "، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ص ص ١٢١-١٨٦.
٢٩. الباز ، ماجد مصطفي علي (٢٠١٢) ، " جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد الثالث العدد الأول ، ص ص ١٢٩-١٤٨.
٣٠. الجرف ، ياسر أحمد (٢٠١٧) ، " أثر استخدام عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية وميدانية " ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، ص ص ٣٤١-٣٩٠.
٣١. الزمر ، عماد سعيد زكي (٢٠١٢) ، " دراسة تطبيقية لأثر التحول إلي معايير التقارير المالية الدولية علي جودة التقارير المالية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الرابع (أكتوبر) ، ص ص ١٢٢٧- ١٢٨٢.
٣٢. السعيد ، معتز أمين والعيسي ، محمد سليم والصمادي ، محمد نور حسن (٢٠١٣) ، " أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجار- جامعة الإسكندرية ، المجلد الثاني والخمسون ، العدد الثاني ، ص ص ٢٤-٥٤.
٣٣. الوشاح ، محمود عبدالفتاح وشاهين ، لونا محمد عزمي (٢٠١٧) ، " أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثاني يوليو ، ص ص ١٩٦- ٢٢٨.
٣٤. حسين ، علاء علي أحمد (٢٠١٥) ، " قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية - دراسة تطبيقية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول (أبريل) ، ص ص ٢٣٧- ٣١٣ .
٣٥. خطاب ، جمال سعد (٢٠٠٧) ، " تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية - دراسة ميدانية " ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، العدد الثالث والرابع ، يوليو وأكتوبر ص ص ٢٧- ١١٥.
٣٦. ريشو ، بديع الدين(٢٠١٣) ، " جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة ووسائل القياس دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ١٥٠- ١٩٥.
٣٧. شحاته ، السيد شحاته (٢٠٠٨) ، " إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية (دراسة نظرية وميدانية)" ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الثالث ، ص ص ٢٤٥-٣٢٨.
٣٨. صالح ، رضا إبراهيم (٢٠٠٩) ، " اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الثاني ، ص ص ١-٥١.
٣٩. صالح ، رضا إبراهيم (٢٠١٠) ، " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا العدد الثاني ، ص ص ٣٧٩ – ٤٣٤.

٤٠. صالح ، سمير أبوالفتوح ومحمد ، إلهام محمد عبدالطيف وحسان ، مروة حسن محمد (٢٠١٦) ، " تحسين جودة التقارير المالية باستخدام التنقيب في البيانات " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة القاهرة ، المجلد الأربعون ، العدد الثاني ، ص ص ٥٨٧- ٦١٠.

٤١. عبدالحكيم ، مجدي مليجي (٢٠١٢) ، " مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء أساليب المحاسبة الإبتكارية دراسة نظرية اختبارية " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الأول - يناير ، المجلد الثاني ، ص ص ٥١٠-٦٠٦.

٤٢. علي ، محمود أحمد أحمد علي (٢٠١٥) ، " دراسة وإختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة " ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، المجلد الثاني والخمسون ، العدد الثاني ، ص ص ٣٥٦-٣٨٩.

٤٣. عوض ، أمال محمد محمد (٢٠١٣) ، " تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية المعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة - جامعة بني سويف ، العدد الأول ، ص ص١٤٥-١٩٣.

٤٤. محاريق ، هانئ احمد (٢٠١٣) ، " أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، ص ص ١-٤٤.

٤٥. محمد ، عبدالرحمن عبدالفتاح (٢٠١٣) ، " دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية علي سوق الأسهم السعودية دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد الثاني أبريل ، ص ص ١٢٩٢-١٣٥٦.

٤٦. محمد ، نظير رياض (٢٠٠٤) ، " توريق القروض العقارية الآثار المتوقعة ومتطلبات التطبيق بالسوق المالية المصرية "،مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، العدد الثاني المجلد السادس والعشرون يوليه ، ص ٣٨١- ٤١١.

٤٧. مليجي ، مجدي مليجي عبدالحكيم (٢٠١٦) ، " قياس أثر تطبيق تخطيط موارد المنشأة علي جودة التقارير المالية وقيمة الشركة : أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة المصرية "، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الأول (يونيو) ص ص ٢٠٣-٢٥٤.

(د) مصادر أخرى :

٤٨. وزارة الاستثمار ، معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥).
٤٩. ترجمة معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٥٠. ترجمة معيار المحاسبي الدولي (٣٩) موقع مجلة المحاسب العربي.

ثانياً : المراجع الأجنبية

(a) Periodical:

51. Beest, F. V., Braam, G., & Boelens, S. (2009). " Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics" pp 1-40: available at : http://www.ru.nl/nice/workingpapers
52. Barth, M.& Taylor, D. (2010). " In defense of fair Value Weighing the evidence on earnings management and asset securitizations Original Research Article, Journal of Accounting and Economics, Volume 49 Issues 1–2, February, PP. 26-33.
53. 3-Cascini, K. T. & DelFavero, A. (2011). " An Evaluation Of The Implementation Of Fair Value Accounting: Impact On Financial Reporting", Journal of Business & Economics Research
54. Cetorelli, N. & Perstiani, S. (2012). " The Role of Bank in Asset Securitization", Frisny Economic policy Review, pp. 47-63.
55. Cheng, Kang. (2012). "Accounting Discretion and Fair Value Reporting: A Study of US Banks' Fair Value Reporting of Mortgage-Backed-Securities", Journal of Business Finance & Accounting, pp. 531-566.
56. Chea, A. C. (2011). " Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements, Nternational Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 20; November.
57. Dechow, P. M., Myers, L. A. C. & Sakespear, C. (2008). " Fair value accounting and gains from asset securitizations: A convenient earnings management tool with compensation side-benefits Original Research Article Journal of Accounting and Economics, Volume 49, Issues, 1-2 February, PP. 2-25.
58. Gaschler, Tarae. (2008). " Understanding The Securitition Process and The Impact on consumer Bank Ruptcy cases, American Bank Ruptcy institute pp-667-680.
59. Giddy, L.(2001). "The Securitization Process", Stern School Business, New York University, USA, PP 1-67, Available at: www.globalsecuritization.com
60. Herath, S. K. & Albarqi, N. (2017). " Financial Reporting Quality A Literature Review", International Journal of Business Management and Commerce, Vol. 2 No. March, pp. 1-14
61. Kobierowskip. (2008). " Indexing Parties From Securitization Trusts and Mortgage Based certificates into land Record Indexes in The State of Georgia" http://www.gssa.org
62. Palea, V. (2013). " IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience", China Journal of Accounting Research, 6, pp. 247–263.

63. Renkas, J., Goncharenko, O. & Lukianets, O. (2016). " Quality Financial reporting: Approaches to measuring", International Journal of Accounting and Economics Studies, 4 (1), pp1-5.
64. Rosenblatt, M. & Johnson, J. (2001). " Securitization Accounting under FASB 140 the Standard formerly know as FASB 125, Deloitte & Touche, PP. 1-68.
65. Rosenblatt, M., Johnson, J. & Montain, j. (2005). " Securitization Accounting SFAS 140 ,IAS 39,FIN 46 and more", Deloitte,pp1-84
66. Shelih, R. M. (2018). " An Analytical Study for the relationship between Securitization Gain Fair Value Accounting and Earnings Management", Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Suez Canal University - Faculty of Commerce in Ismailia – Vol. 9, NO. 3,PP22-42.
67. Sun, L. (2015). " Fair Value and Volatility in the Cases of Asset Securitization, Derivative Hedging and Loan Loss Provisioning" Scientific Research Publishing Theoretical Economics Letters, 5;pp 670-682.
68. Tang, Q. Chen, H. Lin, H. (2016). " How to measure country-leve financial reporting quality?, Journal of Financial Reporting and Accounting, pp. 230-265.
69. Verdi, Rodrigo S. (2005). " Financial Reporting Quality and Investment Efficiency", Massachusetts Institute of Technology Memorial Drive E52-403A50 Cambridge, MA 02142rverdi@mit.edu, PP 1-54.
70. Wang, H. & Zhang, J. (2017). " Fair value accounting and corporate debt structure Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, PP. 1-12.

(b) Others:

71. FASB 107 Statement
72. FASB 157 Statement
73. FASB 140 Statement
74. IAS 39 Statement
75. IFRS 9 Statement

ملاحق البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة كفر الشيخ

كلية التجارة
قسم المحاسبة

قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل / .....

تحية طيبة وبعد ،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة علي جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية علي البنوك المصرية)،وذلك بهدف الحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة ، حيث تتضمن الدراسة التعرف علي مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق وتأثيرها علي جودة التقارير المالية ، وتأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية .

لذلك يأمل الباحث من سيادتكم التكرم بالإجابة علي أسئلة قائمة الإستقصاء ، وإعطائها المزيد من الإهتمام لما لها من تأثير علي نتيجة الدراسة ، كما يود الباحث أن يؤكد لكم أن بيانات الإستمارة سرية وأنها تستخدم في أغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

الباحث / عبدالشافى ممدوح عبدالستار حسونه

كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

٢٠٢٠م

توضيح بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة :

القيمة العادلة : هي القيمة التي يتم بها مبادلة الأصل أو تسوية إلتزام بين طرفين يرغب كلا منهما في التعامل مع الأخر علي أساس تجاري بحت وفي ظل وجود سوق منظمة لعمليات البيع والشراء ويتوافر بها كافة المعلومات اللازمة لإتمام الصفقة دون أن يكون ذلك في حالات التصفية أو البيع الجبري ، وتعتبر محاسبة القيمة العادلة أسلوب قياس يعمل علي مواجهة القصور في محاسبة التكلفة التاريخية ، وتقديم معلومات مفيدة تعرض بصدق الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للوحدة الإقتصادية بشكل يمكن من خلاله محاسبة الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة ،لذا تهتم محاسبة القيمة العادلة بتغطية جوانب هامة في عملية القياس والإفصاح ، كما أن قياسات القيمة العادلة والاعتراف بهذه القيم في القوائم المالية إلي جانب الإفصاح الكافي ، سيوفر المعلومات الضرورية لتقييم تعرض الشركات للمخاطر المالية .

وتشمل المستويات الثلاثة للقيمة العادلة علي حسب أولوياتها كالآتي :

المستوى الأول : يتعلق بالمدخلات الممكن ملاحظتها بصورة مباشرة من خلال الأسعار المعلنة بالأسواق النشطة للأصول والالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس .

المستوى الثانى : يتمثل في المدخلات التي يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للأصل أو الإلتزام ويشمل الأسعار المعلنة للأصول والإلتزامات ، والأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في الأسواق النشطة وغير النشطة .

المستوى الثالث : يتمثل في المدخلات غير الملاحظة للأصل أو الإلتزام ويطبق هذا المستوي في حالة وجود سوق ضئيل النشاط لأصول مماثلة أو مطابقة ويبني التقييم علي مستوي واسع من التقديرات والأحكام .

- التوريق : هو فن تمويلي يمثل أحد ابتكارات الهندسة المالية الحديثة (Financial Engineering) وهو عبارة عن قيام الجهة المنشئة للقروض والتي عادة ما تكون (بنك) بتجميع الديون التي هي في ذمة الغير فى شكل مجموعات متجانسة (Pools) تسمي محفظة القروض وبيعها أو تحويلها إلي الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) والتي تقوم بإصدار سندات مضمونة بمحفظة القروض وطرحها إلي الاكتتاب العام للمستثمرين وذلك بهدف توفير السيولة وتقليل المخاطر ومنح قروض جديدة . أي أنه عبارة عن تحويل الديون إلي أوراق مالية (سندات) قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية بهدف تقليل المخاطر وتوفير السيولة .

- جودة التقارير المالية : يعد مفهوم التقارير المالية أعم وأشمل من مفهوم القوائم المالية فتتضمن التقارير المالية القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة الدخل الشامل ، قائمة التدفقات النقدية ،قائمة التغيرات في حقوق الملكية) بالإضافة إلي بعض وسائل الاتصال الأخرى ، وتفي القوائم والتقارير المالية باحتياجات فئتان من المستخدمين (داخليين – خارجيين) علي حد سواء رغم إختلاف تطلعاتهم ومتطلباتهم في التقارير المالية حيث ينص الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB 2010) علي أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرهم في إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان والقرارات المماثلة لتخصيص الموارد، ويتضمن مستخدموا التقارير المالية عدداً كبيراً من الموضوعات ،ويركز مجلس معايير المحاسبة الدولية علي إحتياجات المشاركين في السوق وبشكل أكثر تحديداً يعتبر المستثمرون هم الأكثر إحتياجاً لمعلومات التقارير المالية ، نظراً لأنهم لا يستطيعون عادة طلب المعلومات مباشرة من الشركة ،كما تفي التقارير المالية بإحتياجات مستخدمين آخرين .

كما تعتبر التقارير المالية مصدراً مهماً وأساسياً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة عن أي خلل أو قصور بعد تحديد المسئولية، لذلك تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعي الشركات لتحقيقه ، **وجودة التقارير المالية** هي مدي إلتزام معدي التقارير المالية بالمعايير المحاسبية والأخلاقية عند إعدادها ، وما تتضمنه هذه التقارير من معلومات مفيدة لمستخدميها تؤثر علي قراراتهم الحالية والمستقبلية .

(القسم الأول)
البيانات الشخصية

- **الإسم (إختياري)** .....
- **إسـم البنـك** .....
- **الوظيفـــة** .....
- **المؤهل العلمى** .....
- **التخصـــص** .....

الخبرة العلمية :

- أقل من ٥ سنوات
- من ٥ – إلي أقل من ١٠ سنوات
- من ١٠ – إلي أقل من ١٥سنة
- من ١٥إلي أقل من ٢٠ سنة
- أكثر من ٢٠ سنة

القسم الثانى :

الفرض الأول : يرجي تحديد تأثير مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية ، وذلك من خلال وضع علامة (✓)في المكان المناسب .

الرقم	البيان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
١	يترتب علي مشكلة الإعتراف المحاسبي عن عمليات التوريق خارج الميزانية والتي تتمثل في إستبعاد الأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التوريق من الميزانية وإدراجها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وبالتالي لا يعطي مراقب الحسابات الإهتمام الكافي واللازم لها مما يؤدي إلي إنخفاض مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية ومن أمانه تمثيل المعلومات للواقع الإقتصادي .					
٢	يترتب علي مشكلة القياس اللاحق للأصول والإلتزامات الناتجة عن عمليات التوريق في تاريخ إعداد القوائم المالية ، قيام الإدارة بالإختيار مابين الإبقاء علي القيمة الدفترية دون أي تعديل أو يتم الإعتماد علي القيمة العادلة مع الأخذ في الإعتبار التغيرات التي طرأت عليها وهو ما قد يؤدي إلي تغيرات في صافي الدخل الوارد في التقارير المالية وبالتالي تقل موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.					
٣	يترتب علي مشكلة قياس الأصول المالية المحتفظ بها الناتجة عن عمليات التوريق في حالة بيع جزء والاحتفاظ بجزء قيام الإدارة بوضع إفتراضات حول ظروف السوق وأسعار الخصم ومعدلات الدفع المسبق لتقدير القيمة العادلة للجزء المحتفظ به هذه الإفتراضات قد تكون أداه لإدارة أرباح التقارير المالية وبالتالي تقل القيمة التأكيدية للمعلومات الواردة في التقارير المالية.					
٤	يترتب علي مشكلة المحاسبة عن خدمات الأصول المالية المحولة الناتجة عن عمليات التوريق والتي يتم إثباتها إما كأصل أو إلتزام في الميزانية إعطاء الفرصة للمديرين للتلاعب بالأرباح وبالتالي تقل مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية وإعطاء التقارير المالية صورة غير صادقة عن حقيقية المركز المالي ونتائج الأعمال .					
٥	يترتب علي مشكلة قياس المكاسب والخسائر الناتجة عن عمليات التوريق والتي تتمثل في الإعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة في قائمة الدخل بالفرق بين المبلغ المسجل للأصل (أو جزء من الأصل المحول) والتدفقات النقدية المستلمة أو المستحقة إعطاء فرصة للمديرين للتلاعب بالمكاسب الناتجة عن عمليات التوريق لتحقيق المزيد من المكافآت والوصول إلي الأرباح المطلوبة مما يؤدي إلي إنخفاض ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية .					
٦	عدم الإتساق والشمول في المعالجة المحاسبية للبنك البادئ					

	بالتوريق والشركة المصدرة للتوريق حول أنواع التوريق والضمانات وبالتالي تقل قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة .					
٧	إن قواعد المحاسبة عن عمليات التوريق تتطلب عدم إدراك الأصول لمجرد نقلها للوحدات ذات الغرض الخاص وهذه المحاسبة تخلق مشاكل عدم تماثل المعلومات وبالتالي تقل قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للتحقق.					

القسم الثالث :

الفرض الثانى : يرجي تحديد تأثير طرق استخدام القيمة العادلة في قياس عمليات التوريق علي جودة التقارير المالية، وذلك من خلال وضع علامة ( ) في المكان المناسب

الرقم	البيـــــــان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
٨	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط توفر معلومات ملاءمة وذات قيمة تنبؤية وتأكيدية تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية و مقارنة الأداء الحالى بالنتائج المخطط لها .					
٩	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط تعتبر مناسبة لإعداد التقارير المالية لأنها تعزز الصفات والأهداف التالية للقياس المالي وإعداد التقارير (المساءلة – الشفافية – الإتساق بين الفقرات – وإدارة المخاطر).					
١٠	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط توفر معلومات مالية وقتية وقابلة للتحقق تعمل علي زيادة منفعة التقارير المالية .					
١١	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط توفر معلومات قابلة للمقارنة وسهلة الفهم من قبل مستخدمى التقارير المالية.					
١٢	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق وفقاً للأسعار المعلنة في سوق نشط تعمل على تقديم معلومات مفيدة تعرض بصدق المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للبنوك والمؤسسات المالية.					
١٣	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق فى حالة عدم توافر سوق نشط وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة توفر معلومات صادقة وخالية من الأخطاء والتحيز تساعد مستخدمى التقارير المالية في ترشيد قراراتهم .					
١٤	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق في حالة عدم توافر سوق نشط وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة توفر المزيد من الشفافية فى المعلومات المقدمة عن مخاطر الائتمان المصاحبة لعمليات التوريق.					
١٥	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق في حالة عدم توافر سوق نشط وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة توفر المزيد من الشفافية في المعلومات المقدمة عن الظروف المستقبلية التي قد تواجهها الإدارة مثل معدلات الدفع المسبق ومعدلات التخلف عن السداد وبالتالي التأثير علي الأرباح الواردة فى التقارير المالية.					
١٦	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق في حالة عدم توافر سوق نشط وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة توفر معلومات مالية قابلة للتحقق مما يساهم في زيادة منفعة التقارير المالية.					

١٧	تقدير القيمة العادلة للأصول محل التوريق في حالة عدم توافر سوق نشط وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة توفر معلومات ذات قيمة تنبؤية تساعد مستخدمي التقارير المالية علي تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.					